



**موقف الشاطبي (٧٩٠هـ)  
من الاحتجاج بالحديث النبوي  
جمع ودراسة  
بمراجعة الدكتور**

**فاطمة محمد طاهر حامد**

أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة والنحو والصرف  
كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية

العدد الثالث والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠١٩م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

## مختصر باللغة العربية

**موقف الشاطبي (٧٩٠هـ) من الاحتجاج بالحديث النبوي جمع ودراسة**  
تناول هذا البحث بالدراسة موقف الشاطبي رحمه الله من الاحتجاج بالحديث الشريف في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. وجاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.  
أما المقدمة فقد تناولت أقسام النحاة حيال الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في النحو والصرف. تلاها تمهيد تناول سيرة موجزة للشاطبي. ثم فصول البحث وهي كما يأتي:

**الفصل الأول :** الجانب النظري "منهج الشاطبي في الاحتجاج بالحديث النبوي"

**الفصل الثاني:** الجانب التطبيقي "الأحاديث التي احتج بها الشاطبي"

**الفصل الثالث:** الموازنة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، وبيان مدى التزام الشاطبي رحمه الله بمعاييره التي وضعها في الاستدلال والاحتجاج بالحديث الشريف.

ثم **الخاتمة** وتناولت تلخيصا للبحث وبيان أهم النتائج فيه . وخلص البحث إلى أهمية موقف الشاطبي في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وتوسطه واعتداله، حيث وضع الأسس التي يكون بها الاحتجاج بالحديث الشريف دون إفراط أو تفريط.

**الكلمات المفتاحية :** الشاطبي ، الحديث النبوي ، الاحتجاج ، جمع ودراسة ، النحاة ، منهج الشاطبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

**فاطمة محمد طاهر حامد**

أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة والنحو والصرف  
كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية

Email : [fmhamd@uqu.edu.sa](mailto:fmhamd@uqu.edu.sa)



## Abstract

### Al-Shatby's position (٧٩٠ AH) regarding the invocation of Hadith collection and study

This research handles AL-SHATIBI's View towards taking prophetic Hadith as a proof in his book AL-MAQASID ASSHAFIYAH FI SHARH AL-KHOLASAH AL-SHAFIYA This research includes an introduction, preface, three chapters and conclusion .

The introduction handled the types of grammarians towards taking Hadith as evidence in morphology. The preface handled an overview of AL-SHATIBY . the research chapters include the follows:

Chapter One: handles the theoretical aspect "AL-SHATIBI's Methodology in Argumentation "

Chapter Two: handles the practical aspect " the AHADITH which ALSHATIBY took them as evidence "

Chapter three : balancing between the theoretical and practical aspect as well as showing AL-SHATIBI's commitment to the standards he put taking Hadith as evidence .

The conclusion handles research summary and the most important finding . The research concluded to the importance of AL-SHATIBI's view towards taking prophetic Hadith as a proof where he put the principles of taking Hadith as a proof and evidence with no excess or negligence

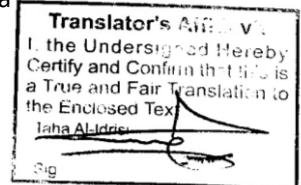
Keywords: Shatby, Hadith, protest, collection and study, grammarians, Shatby curriculum.

Dr

**Fatema Mohammed Taher Hamed**

Professor of grammar and morphology  
Department of Language, Grammar and Morphology  
College of Arabic Language,  
Umm Al-Qura University, Saudi Arabia

Email: [fmhamd@uqu.edu.sa](mailto:fmhamd@uqu.edu.sa)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فاتحة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين، نبينا  
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. **وبعد:**

فهذا بحث عنوانه " موقف الشاطبي (٧٩٠هـ) من الاحتجاج  
بالحديث النبوي جمع ودراسة" في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة  
الكافية، وسيتناول هذا البحث موقف الشاطبي من الاحتجاج بالحديث النبوي  
الشريف وخاصة عند ابن مالك، متبعاً المنهج الوصفي التحليلي، وسيكون  
هذا البحث في مقدمة يسيرة تتناول مذاهب النحاة من الاحتجاج بالحديث  
النبوي، وتمهيد يشمل ترجمة موجزة للشاطبي، وثلاثة فصول وخاتمة:

**الفصل الأول:** الجانب النظري "منهج الشاطبي في الاحتجاج بالحديث النبوي"

**الفصل الثاني:** الجانب التطبيقي "الأحاديث التي احتج بها الشاطبي"

**الفصل الثالث:** الموازنة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، وبيان مدى  
التزام الشاطبي رحمه الله بمعاييره التي وضعها في الاستدلال  
والاحتجاج بالحديث الشريف.

**والخاتمة** وتتناول تلخيصاً للبحث وبيان أهم النتائج .

ومن الدراسات السابقة التي لامست هذا الموضوع، موقف أبي  
إسحاق الشاطبي(٧٩٠هـ) من الاحتجاج بالحديث الشريف على القواعد  
النحوية والصرفية للدكتور/ أحمد نزال غازي الشمري، بحث منشور بمجلة  
كلية دار العلوم -جامعة القاهرة إصدار خاص ٢٠١٤م، وقد جاء البحث





مكوناً من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، أما المقدمة فقد احتوت على أسباب اختيار البحث وأهميته وتقسيمه المتبع فيه، وأما التمهيد فيتناول ترجمة موجزة للنحوي أبي إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ)، ثم يأتي الفصل الأول بعنوان: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف - تعيينه ومصادره، وهو يتناول موقف النحاة التي استقرت عليها الدراسات الحديثة والمعاصرة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، والتحقيق في المصادر القديمة التي استقى منها المحدثون هذه المواقف، وذلك للتأكد من مدى صحة ما نسب إلى النحاة من هذه المواقف، أما الفصل الثاني، فهو بعنوان: التحقيق في موقف أبي إسحاق الشاطبي من الاحتجاج بالحديث الشريف، وهذا الفصل يتناول بالتفصيل موقف أبي إسحاق من الاحتجاج بالحديث، فيحاول الوقوف على جميع الآراء من كتب المحدثين التي قامت بنسبة موقف إليه أو أكثر من الاحتجاج بالحديث الشريف، ومعرفة الأسباب التي دعت إلى الاختلاف في وضع موقف واحد صريح وجلي يبين موقف أبي إسحاق الشاطبي، ثم ينتهي الفصل إلى وضع موقف له يعتقد أنه يمثل موقفه الصحيح له بما يتوافق مع آرائه في كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، ثم تلت هذين الفصلين خاتمة مشتملة على أبرز النتائج وقائمة المراجع.

ويختلف بحثي عن البحث السابق في الطرح والمعالجة، حيث ركزت على الجانب التطبيقي عند الشاطبي من خلال ثلاثة أقسام هي:

**القسم الأول:** ما جاء لشرح أبيات ابن مالك في مقدمة كتابه إلى خاتمته وهذه الأحاديث لم يذكرها احتجاجاً لمسألة نحوية وإنما أوردها



شارحا كلام ابن مالك في ألفيته ولبيان بعض معاني الكلمات  
وتفسيرها.

**القسم الثاني:** الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك واحتج بها في مسأله  
النحوية ف جاء الشاطبي موافقا فيها ابن مالك أو معارضا له.

**القسم الثالث:** الأحاديث التي استدل بها الشاطبي غير متابع لابن مالك.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع كتاب الدكتورة  
خديجة الحديثي "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" تناولت فيه  
بالتفصيل مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، وجعلته في مقدمة  
وثلاثة فصول وخاتمة، الفصل الأول مذاهب الاحتجاج، والفصل الثاني نحاة  
ما قبل الاحتجاج، والفصل الثالث النحاة المحتجون، والفصل الرابع أيصح  
الاحتجاج بالحديث؟ ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث، ومن النحاة  
المذكورين عندها أبو إسحاق الشاطبي.

ومن الدراسات السابقة كذلك كتاب "الحديث النبوي في النحو  
العربي" للدكتور محمود فجال، وهو في مقدمة وتمهيد تناول فيه فصاحة  
النبوي وبلاغة قوله وقسم الكتاب في قسمين:

**القسم الأول:** دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي في  
النحو العربي، وفيه ثلاثة أبواب:

**الباب الأول:** مدخل إلى علم النحو العربي، **الباب الثاني:** مدخل إلى  
علم الحديث، **والباب الثالث:** المحدثون يتمتعون بدقة منقطة النظير.

**والقسم الثاني:** دراسة نحوية لأحاديث النبوية الواردة في أكثر  
شروح ألفية ابن مالك ، ثم الخاتمة.



### المقدمة:

الحديث النبوي الشريف هو كلام النبي صلى الله عليه وسلم خير من نطق بالضاد، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، ولا يماري أحد في حديثه الشريف، ويشهد الداني والقاصي بفصاحته عليه الصلاة والسلام، إذ إن كلامه يأتي في المرتبة الثانية بعد كلام الله عز وجل، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

لقد وجد العلماء على اختلاف مشاربهم وعلماء اللغة العربية خاصة كلامه صلى الله عليه وسلم منهلا عذبا يستقون منه شواهدهم واستدلالاتهم بعد كتاب الله عز وجل، فجعلوا المصدر الأول من مصادر احتجاجهم كتاب الله عز وجل، وكانوا يميزون بين قراءاته المختلفة، حتى إنهم وضعوا شروطا لما يحتج منها به، ثم جعلوا كلام الرسول صلى الله عليه وسلم في المرتبة الثانية بعد الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة.

ثم جعلوا كلام العرب بشقيه النثر والشعر المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج، وقد وضعوا كذلك حدودا وشروطا له، فحددوا النثر إلى القرن الثاني للهجرة في المدن، ونهاية القرن الرابع الهجري في البادية، وحددوا الشعر بابن هرمة المتوفى سنة ١٥٠ هجرية.

وإذا نظرنا إلى كتب النحو وتتبعنا استدلال النحاة بالحديث الشريف فإننا نجد النحاة غير كثيرين من الاستدلال به كما أكثروا من الاستدلال بالقرآن الكريم وكلام العرب. وما ذاك إلا من خوفهم من روايته بالمعنى أو لوقوع اللحن فيه من رواية الأعاجم.



قال أبو الحسن بن الضائع فيما رواه عنه السيوطي: "تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللفظ كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب"<sup>(١)</sup>.

ولعل هناك أسبابا آخر في إجماع النحاة عن الاستشهاد بالحديث النبوي غير ما ذكره أبو الحسن ابن الضائع .

وتذكر كتب النحو أحوال النحاة حول رواية الحديث الشريف، وانقسامهم إلى ثلاثة مذاهب: مذهب المانعين مطلقا، ومذهب المجوزين مطلقا، ومذهب المتوسطين.

أما المانعون فيظهر من كلام أبي الحسن بن الضائع أنهم لم يحتجوا بالحديث الشريف لأن الأوائل لم يحتجوا به، أو أنهم لم يكثروا منه، وأنهم تركوا الاحتجاج به لجواز نقله بالمعنى كما ذكر ذلك آنفا.

وأما أبو حيان فيتبين من كلامه أنه نسب إلى النحاة الأوائل امتناعهم من الاحتجاج بالحديث أو سكوتهم عن الاحتجاج به قال: "على أن الواضعين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس"<sup>(٢)</sup>.

(١) كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ٤٣.

(٢) السابق ٤١.

وأما المجيزون مطلقا ففي مقدمتهم ابن مالك حيث أكثر من الاحتجاج بالحديث الشريف حتى قال عنه أبو حيان في شرح التسهيل ونقله عنه السيوطي "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره"<sup>(٣)</sup>، ومن المجوزين كذلك الرضي الذي استشهد بالإضافة الى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بكلام الصحابة وآل البيت، وابن هشام الانصاري الذي أكثر من الاحتجاج بالحديث في كتبه، ووافقهم كذلك عبد القادر البغدادي صاحب الخزانة حيث قال: "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت"<sup>(٤)</sup>.

وأما المتوسطون فقد مثلهم الشاطبي، فهو قد أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها قال في معرض رده على ابن مالك في مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف: "أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين... وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم... ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى"<sup>(٥)</sup>.

فالشاطبي وقف موقفا وسطا بين المانعين مطلقا والمجوزين مطلقا، وقد رد على ابن مالك إكثاره من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وتجويزه الاحتجاج بحديث رسول الله وكلام الصحابة وآل البيت، وهو ما سنتناوله في هذا البحث بإذن الله تعالى.

(٣) خزانة الأدب للبغدادي ١٠/١.

(٤) السابق ١٠/١.

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/٤٠١.

## التمهيد

### "ترجمة الشاطبي"

هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي،  
نشأ في غرناطة.

وتتلمذ على يدي بعض العلماء الأجلاء مثل أبي عبد الله محمد بن  
علي الفخار البيري ت ٧٥٤، وأبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد الغرناطي  
ت ٧٨٢، وأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحسني ت ٧٦٠، وغيرهم.  
وأما تلاميذه فمنهم أبو عبد الله محمد بن محمد المجاري ت ٨٦٢،  
وأبو يحيى بن عاصم ت ٨١٣، وأبو بكر بن عاصم ت ٨٢٩.

وله مؤلفات جليلة وقيمة ظهر فيها فضله وعلمه وهي: الموافقات  
في أصول الأحكام، والأصول العربية، والاتفاق في علم الاشتقاق، والمقاصد  
الشافية في شرح الخلاصة الكافية، والإفادات والإنشادات، والاعتصام،  
والمجالس. توفي رحمه الله يوم الثلاثاء من شهر شعبان سنة ٧٩٠  
هجري<sup>(٦)</sup>.

(٦) ينظر نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي ٤٨/١، والأعلام للزركلي ٧٥/١.

## الفصل الأول

### الجانب النظري

#### منهج الشاطبي في الاحتجاج بالحديث النبوي

ذكرنا فيما سبق أن الشاطبي رحمه الله كان من المتوسطين في موقفهم من الاحتجاج بالحديث النبوي، فلم يمنع الاحتجاج بالحديث الشريف البتة وإنما وضع ضوابط وأسس للاحتجاج به، فلم يكن كابن مالك الذي كان من المكثرين من الاحتجاج وتقعيد القواعد النحوية بالاستدلال بالأحاديث النبوية واعتمادها مصدرا وحيدا للاحتجاج إن عدت الشواهد الأخرى، ولم يكن كأبي حيان الذي شنع على ابن مالك كثرة احتجائه بالحديث الشريف هو وأستاذه ابن الضائع.

تقول د. خديجة الحديثي: " ولم يكن هذا موقف المانعين فحسب، إنما نجد الشاطبي المدافع عن رأي المتوسطين في الاحتجاج به ينسب إلى النحويين الأوائل تركهم الاحتجاج به، وينفي أن يكونوا قد اعتمدوا عليه فيقول: لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ويتركون الأحاديث الصحيحة. وقد توفي الشاطبي سنة ٥٧٩٠ هـ أي بعد أبي حيان بحوالي نصف قرن ومع ذلك لم يغير رأيه في احتجاج النحاة الأوائل بالحديث"<sup>(٧)</sup>.

(٧) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٣٢ .

ويتبين من قولها هذا أمران: الأمر الأول: أن الشاطبي رحمه الله كان من المتوسطين في الاحتجاج بالحديث الشريف. والأمر الثاني: أن رأي الشاطبي لا يختلف عن الرأي القائل بأن المتقدمين لم يكثروا من الاستشهاد والاحتجاج بالحديث الشريف.

وإذا نظرنا في كلام الشاطبي فإننا نجده يقسم الحديث النبوي قسمين: القسم الأول: الأحاديث المعنى بمعانيها دون ألفاظها. والقسم الثاني: الأحاديث المعنى بألفاظها.

ويرى أن القسم الثاني من الأحاديث هي التي يصح الاستشهاد بها ، وأن ابن مالك رحمه الله لم يراع هذا التقسيم، وإنما استدل بالحديث الشريف عامة دون هذا التفصيل.

يقول الشاطبي: "واعلم أن جميع ما استدل به الناظم أو استدل له به مبناه على السماع، فإن القياس عند أهل اللسان تابع غير متبوع، أي تابع للسماع من العرب، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعا للقياس، فلا يكون القياس حاكما على السماع، ولذلك قال الإمام: قف حيث وقفوا ثم فسر" فأخذ الناس هذا منه أصلا يرجعون إليه<sup>(٨)</sup>. وهنا نجده يقدم السماع على القياس كما هي عادة الأصوليين والنحاة.

ثم قال: "والسماع الذي اعتمده الناظم أمران: أحدهما الشعر والآثر الحديث. أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين، إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالا بحديث منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على وجه أذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب

(٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٠١/٣.



وسفهائهم وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش، والذين لا يعرفون قبيلة من دبير، بل روى ابن حاتم عن أبي عمر الجرمي أنه أتى أبا عبيدة معمر بن المثنى بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن، قال: فقلت له عن أخذت هذا يا أبا عبيدة، فإن هذا تفسيرٌ خلاف تفسير الفقهاء، فقال لي: هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم، فإن شئت فخذ وإن شئت فذر. ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى. ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى، وجواز ذلك عند الأئمة؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ، ولذلك تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيرا، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة والمقالة الفذة التي لا ثانية لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافا متفاوتا، ما بين جار على ما عرف من كلام العرب وما لم يعرف، وليس ذلك إلا لما ساغ لهم - أعني للرواة - من نقله بالمعنى. ومن هنا أجاز المحققون ذلك للعارف بدلالات الألفاظ؛ لأن المعاني إذا سلمت في النقل فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة، خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر، وكلام العرب فإنهم - أعني رواته - لم ينقلوه أخذا لمعناه فقط، بل المعنى به عندهم كان اللفظ لما ينبني على ذلك من الأحكام اللسانية فاعتنى النحويون بالاستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات، وتركوا ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي فيكون قد بني على غير أصل، وذلك من جملة تحريمهم في المحافظة على القواعد اللسانية ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب وكيفية التلقي منهم لقضيت العجب فليس بمنكر تركهم للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه، وكيف وهم قد بنوا على ما نقل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن،

فبنوا عليها لما كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ، وإذا فرض في الحديث ما نقل  
بلفظه وعرف بذلك بنص أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك  
المنقول أولى ما يحتج به النحويون واللغويون والبيانويون وبينون عليه  
علومهم<sup>(٩)</sup>.

ثم بين الشاطبي أقسام الحديث عنده فقال: "وعلى هذا نقول: إن  
الحديث في النقل ينقسم قسمين:

**أحدهما:** ما عرف أن المعنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا  
لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

**والثاني:** ما عرف أن المعنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص  
بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة  
في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ككتابه إلى  
همدان: أن لكم فراعها ووهاطها وعزازها تأكلون علافها وترعون عفاءها،  
لنا من دفنهم وصرامهم ما سلموا بالميثاق والأمانة، ولهم من الصدقة الثلب  
والناب والفصيل والفارض والداجن والكبش الحوري وعليهم فيها الصالغ  
والقارح. وكتابه إلى وائل بن حجر الذي فيه: في التبعة شاة لا منوطة  
الاياط ولا ضناك. إلى آخر ما كتب عليه السلام. ومن هذا ما روي أن قوما  
وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: من أنتم، فقالوا: بنو غيان،  
فقال: بل أنتم بنو رشدان. فاستدل ابن جني بهذا الحديث على أن النون في  
غيان زائدة، وأنه مشتق من الغي لا من الغين، لأن مثل هذا مقصود فيه نقل  
اللفظ، وروي أن رجلا قال: يا رسول الله أيدالك الرجل امرأته؟ فقال: نعم إذا

(٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٠١/٣.

كان ملفجا، فقال أبو بكر رضي الله عنه : ما قلت وما قال لك رسول الله ، فقال عليه السلام: قال لي أيماطل الرجل امرأته، فقلت: نعم إذا كان فقيرا، فقال أبو بكر رضي الله عنه: لقد طفت في أحياء العرب فما رأيت أحدا أفصح منك يا رسول الله، فقال: وما يمنعني وأنا قرشي وأرضعت في بني سعد، إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرى فيها اللفظ<sup>(١٠)</sup> .

والشاطبي هنا يفرق بين الأحاديث التي اعتنى بألفاظها والتي اعتنى بمعانيها، فيرى أن الأحاديث التي اعتنى بنقل معانيها لم يأت بها استشهاد من أهل اللغة، والتي اعتنى بنقل ألفاظها يصح الاستشهاد بها في أحكام اللسان العربي كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحته صلى الله عليه وسلم.

ويرى أن ابن مالك على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقا، وأنه غير مصيب في رأيه هذا، لأن المتأمل في كتب الحديث يجد فيها ألفاظا خارجة عن كلام العرب.

يقول الشاطبي: "وابن مالك - رحمه الله - لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، فبنى الأحكام على الحديث مطلقا، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفا إلا ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل، وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك حتى قال ابن الضائع: لا أدري هل يأتي بها بانبا عليها أم هي لمجرد التمثيل، هذا معنى كلامه، وكان ابن مالك بنى - والله أعلم - على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقا، وهو قول ضعيف يردده المقطوع به من نقل القضايا المتحدة بالألفاظ المختلفة غير

(١٠) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٠٢/٣.

مختص بزمان الصحابة دون غيرهم، ولا مقتصر به على العرب دون من عداهم، ومن تأمل في كتب الحديث وجد فيها من ذلك من الألفاظ الحائدة عن كلام العرب أشياء كثيرة حتى تقع تخطئة الرواة من الأئمة الناقدين، والعلماء العارفين بكلام العرب من غير نكير من غيرهم، فالحق أن ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب، كما أنه غير مصيب في قاعدته الأخرى في اعتبار ما في الشعر من الضرورات اعتبار ما يجوز تبديله أو لا يجوز<sup>(١١)</sup>.

فالحديث عند ابن مالك "عمدة في الاستشهاد به"<sup>(١٢)</sup> كما ذكر الشاطبي. ويقول الشاطبي متعباً ابن مالك: "والاستشهاد بالحديث فيه ما فيه"<sup>(١٣)</sup>، وقال في مسألة أخرى: "لكن بنى الناظم على قاعدته في الاستشهاد بالحديث، فلم يجعله مختصاً بالشعر، لأنه جاء في حديث عمر رضي الله عنه: ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب، وسيبويه لم يبين على ذلك والحق مع سيبويه"<sup>(١٤)</sup>، ومن ملاحظاته كذلك على استشهاد ابن مالك بالحديث قوله في استشهاد ابن مالك بحديث عائشة رضي الله عنها: "ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل" وهذا على رأي المؤلف في الاستشهاد بالحديث"<sup>(١٥)</sup>، وقال في موضع آخر: "والحديث عند ابن مالك حجة في إثبات القوانين وبناء القياس عليه"<sup>(١٦)</sup>. وقال كذلك: "وعادته البناء على

(١١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٠٤/٣.

(١٢) السابق ٣١٢/١.

(١٣) السابق ١٠٦/٢.

(١٤) السابق ٢٧٢/٢.

(١٥) السابق ٥٩١/٣.

(١٦) السابق ٥٦٩/١.

الحديث واعتباره في القياس وإن كان قليلا<sup>(١٧)</sup>. وقال في مسألة أخرى: "وهذا الذي استدل به لا مقنع فيه إذا سلم صحة الاستشهاد بالحديث في أحكام العربية وهي طريقة المؤلف لندوره".<sup>(١٨)</sup>

فابن مالك رحمه الله من المكثرين جدا من الاحتجاج بالحديث الشريف ومن أشهر المجيزين الاحتجاج به، وقد استدل بالحديث الشريف في تقعيد القواعد بانبا عليها متعقبا على النحويين، وقد ألف كتابا هو واليونيني تناول فيه صحيح البخاري وخرج الأحاديث الواردة فيه وبين الأوجه الإعرابية التي وقعت فيها مخالفة للقواعد النحوية والمسائل الصرفية، وهو كتاب التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

ونجد البدر الدماميني يوافق ابن مالك، ويجوز الاحتجاج المطلق بالحديث الشريف، ويصوب رأي المجيزين قائلا إن: "اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الأعراب، فالظن في ذلك كله كاف، وكما يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل، لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فإذ ذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى وكما يقدح في صحة الاستدلال، بها ثم إن الخلاف في جواز النقل

(١٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥/٥٤٣.

(١٨) السابق ٦/٧٦.

بِالْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَمْ يَدُونَ وَكَأَ كَتَبَ، وَأَمَّا مَا دُونَ وَحَصَلَ فِي بَطُونِ  
الْكَتَبِ فَلَا يَجُوزُ تَبْدِيلُ أَلْفَاظِهِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَهُمْ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ بَعْدَ أَنْ  
ذَكَرَ اخْتِلَافَهُمْ فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى إِنَّ هَذَا الْخِلَافَ لَأَنَا نَرَاهُ جَارِيًا وَكَأَ أَجْرَاهُ  
النَّاسُ فِيمَا نَعْلَمُ فِيمَا تَضَمَّنَتْهُ بَطُونُ الْكَتَبِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُغَيِّرَ لَفْظَ شَيْءٍ  
مِنْ كِتَابِ مُصَنَّفٍ وَيَثْبُتَ فِيهِ لَفْظًا آخَرَ. وَتَدْوِينُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَخْبَارِ بَلْ وَكَثِيرٍ  
مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ وَقَعَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فَسَادِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، حِينَ كَانَ كَلَامُ  
أَوْلَيْكَ الْمُبْدِلِينَ - عَلَى تَقْدِيرِ تَبْدِيلِهِمْ - يَسُوعُ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَغَايَتُهُ يَوْمَئِذٍ  
تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِلَفْظٍ يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمِيعِ فِي صِحَّةِ السُّنْدِئَالِ.  
ثُمَّ دُونَ ذَلِكَ الْمُبْدَلِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّبْدِيلِ وَمَنْعٍ مِنْ تَغْيِيرِهِ وَنَقْلِهِ بِالْمَعْنَى كَمَا  
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فَبَقِيَ حُجَّةٌ فِي بَابِهِ وَكَأَ يَضُرُّ تَوْهَمَ ذَلِكَ السَّابِقِ فِي شَيْءٍ مِنْ  
اسْتِدْلَالِهِمُ الْمُتَأَخَّرِ<sup>(١٩)</sup>.

فالدماميني رحمه الله يوافق ابن مالك في جواز الاحتجاج بالحديث  
الشريف مطلقا دون قيد أو شرط. والشاطبي رحمه الله يقف موقفا وسطا  
بين المانعين والمجيزين، ويرد على ابن مالك ومن سار على نهجه فيرى أن  
الأحاديث التي اعنتي بلفظها هي التي يصح الاحتجاج بها دون المروية  
بالمعنى، ولم يتطرق إلى رواية الأعاجم للحديث كما فعل أبو حيان وأستاذه  
ابن الضائع.

فالمادة الحديثية في نظر الشاطبي قسمان: قسم يصح الاستشهاد به  
في اللغة والنحو وقسم لا يصح الاحتجاج به، وكان هذا التقسيم الذي ذكره  
الشاطبي هو الذي بنى عليه المعاصرون موقفهم من حجية الحديث، فنجد

الشيخ محمد الخضر حسين يأخذ بهذا التقسيم ويضيف إليه قسما ثالثا هو تفصيل لما أجمل الشاطبي ، وانتهى من بحثه الى النتيجة الآتية :  
من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة والقواعد، وهو ستة أنواع :

**أولها:** ما يروى بقصد الاستدلال به على فصاحته عليه الصلاة والسلام؛ كقوله: «حَمِي الوَطِيس»، وقوله: «مات حتف أنفه» وقوله «الظلم ظلمات يوم القيامة»، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله: "فارجعن مازورات غير مأجورات، وقوله" إن الله لا يمل حتى تملوا".

**ثانيها:** ما يروى من الأقوال التي يُتَعَبَّدُ بها، أو أُمرَ بالتعَبُّدِ بها؛ كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأدعية التي كان يدعو بها النبي -صلى الله عليه وسلم- في أوقات خاصة.

**ثالثها:** ما يروى على أنه كان يخاطب به كل قوم من العرب بلغتهم. ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

**رابعها:** الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

**خامسها:** الأحاديث التي دوتها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة؛ كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والشافعي.



**سادسها:** ما عُرِف من حال رُواته أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى؛ مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المدني.

**والقسم الثالث** الذي أضافه الشيخ هو الحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه، وهو الحديث الذي دون في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المذكورة وهو على نوعين:

**النوع الأول:** الحديث الذي يرد لفظه على وجه واحد، والنوع الثاني: الحديث الذي اختلفت الرواية في بعض ألفاظه.

أما الحديث الوارد على وجه واحد فالظاهر صحة الاحتجاج به، نظرا إلى أن الأصل الرواية باللفظ وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف إلى هذا كله عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة.

وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية فأجاز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها أحد المحدثين بأنها وهم من الراوي. وأما ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين إنها غلط من الراوي فلا يستشهد بها<sup>(٢٠)</sup> فالتقسيم الذي ذكره الشاطبي هو الأساس الذي بنى عليه بعض المعاصرين موقفهم من حجية الحديث الشريف.

(٢٠) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٠٨/٣-٢١٠. وينظر الحديث النبوي في النحو العربي د.



## الفصل الثانى الجانب التطبيقى

### "الأحاديث التى احتج بها الشاطبى"

وبالنظر فى كتاب الشاطبى نجده يستهل كتابه بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات فيقول: "ومن عمل صالحا فلنفسه ومن غرس جنى ثمرة غرسه" **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**"<sup>(٢١)</sup> على عادة العلماء استهلال مؤلفاتهم بهذا الحديث الشريف.

ثم إن الأحاديث الشريفة فى كتاب الشاطبى على أقسام ثلاثة:

**القسم الأول:** ما جاء لشرح أبيات ابن مالك فى مقدمة كتابه إلى خاتمة وهذه الأحاديث لم يذكرها احتجاجا لمسألة نحوية وإنما أوردتها شارحا كلام ابن مالك فى ألفيته ولبيان بعض معانى الكلمات وتفسيرها.

**القسم الثانى:** الأحاديث التى استشهد بها ابن مالك واحتج بها فى مسائله النحوية فجاء الشاطبى موافقا فيها ابن مالك أو معارضا له.

**القسم الثالث:** الأحاديث التى استدل بها الشاطبى غير متابع لابن مالك.

---

(٢١) المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية ١/ ٣. صحيح البخارى ٦/١. من حديث عمر رضى الله عنه.

فمن القسم الأول قوله شارحا قول ابن مالك: "مصليا على النبي المصطفى": "... وأراد الجمع بين الثناء على الله عز وجل والصلاة على رسوله... كما في حديث فضالة بن عبيد أنه قال: "بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدٌ إذ دخل رجلٌ فصلّى فقال: اللهم اغفر لي وارحمني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: عجلت أيها المصلي، إذا صليت فعدت فاحمد الله بما هو أهله، وصل عليّ ثم ادعُ. قال: ثمّ صليّ رجلٌ آخرُ بعد ذلك فحمد الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أيها المصلي ادعُ تُجبُ"<sup>(٢٢)</sup>.

ومنها كذلك قوله في حمد الله: "ذكر الرشاطي في تاريخه عن الحسين بن الحسن المروزي قال: سألتُ سُفيانَ بنَ عُيينَةَ فقلتُ يا أبا محمد: ما تفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كان من أكثر دُعاءِ الأنبياءِ قبلي بعرفة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملكُ وله الحمدُ وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وليس فيه من الدعاءِ شيء؟ فقال لي: أعرفتَ حديثَ مالك بنِ الحارث؟ إذا شغلَ عبدي ثناؤُهُ عليَّ عنْ مسألتي أعطيتُهُ أفضلَ ما أعطيتُ السائلين..."<sup>(٢٣)</sup>.

ومنها كذلك الحديث الشريف: "أنا سيّدُ وِلْدِ آدَمَ"<sup>(٢٤)</sup>، وقوله في شرح بيت ابن مالك "المستكملين الشرفا" قول الرسول عليه السلام: "خيرُكمُ في

(٢٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/١٠. الحديث أخرجه أبو داود (١٤٨١)،  
والترمذي (٣٤٧٦).

(٢٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/١٠.

(٢٤) المقاصد الشافية ١/١٤. مسند أحمد ٥/١.

الجاهلية خيركم في الإسلام إذا فقهوا<sup>(٢٥)</sup>. وفي هذا المعنى كذلك ذكر قوله عليه السلام: "وقد جاء في الصحيح عن واثلة بن الأسقع أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنَّ الله اصطفى من ولدِ آدم ، إسماعيلَ ، واصطَفَى منْ ولدِ إسماعيلَ بني كنانةَ، واصطَفَى من بني كنانةَ قُرَيْشًا ، واصطَفَى من قُرَيْشٍ بني هاشمٍ، واصطَفاني من بني هاشمٍ" وخرج الترمذي عن العباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله خلق الخلقَ ، فجَعَلَنِي في خيرهم فرقةً، ثم جَعَلَهُم قبائلَ، فجَعَلَنِي في خيرهم قبيلةً، ثم جَعَلَهُم بيوتًا فجَعَلَنِي في خيرهم بيتًا"<sup>(٢٦)</sup>.

ومنها كذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرَ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"<sup>(٢٧)</sup>. وفي بيت ابن مالك: "والله يقضي بهبات وافرة لي وله" قال: "وبدأ بالدعاء لنفسه ثم لابن معط اقتداء بالسنة في أن يبدأ الإنسان بنفسه ثم بمن يليه لقوله عليه السلام: "ابدأ بنفسك ثم بمن تعول"<sup>(٢٨)</sup>. وأبين من هذا ما خرج الترمذي عن أبي بن كعب "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نكَّرَ أحداً فدعا له بدأ بنفسه"<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٥) المقاصد الشافية ١/١٤. صحيح البخاري ٢/١٦٣.

(٢٦) المقاصد الشافية ١/١٥. صحيح مسلم ٢/٢١٠، ومسنند أحمد ٤/١٠٧.

(٢٧) المقاصد الشافية ١/٢٩. ربما روي هذا الحديث بالمعنى، ينظر صحيح مسلم ١/٤٠٦،

ومسنند أحمد ٤/٣٥٧.

(٢٨) المقاصد الشافية ١/٣٠. صحيح مسلم ١/٤٠٠.

(٢٩) المقاصد الشافية ١/٣٠. سنن الترمذي (٣٣٨٥).

وقال في تفسير كلمة نمط: " والنمط ضرب من البسط، والنمط أيضا الجماعة من الناس أمرهم واحد ، وفي الحديث: "خير هذه الأمة النمط الأوسط يلحق بهم التالي ويرجع إليهم الغالي" (٣٠).

وقال أيضا: " روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: "قالت قريش: كذب محمد، وقال أبو بكر صدق محمد فسماه الله صديقاً... " (٣١).

وقال: "وأثر معناه ذكر ونقل... ومنه في حديث عمر رضي الله عنه: "فما حلفت به ذاكرا ولا آثرا" (٣٢).

وقوله: " والكاهل: الحارك، وهو ما بين الكتفين، وفي الحديث : تميم كاهل مضر... " (٣٣).

وقوله: " كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: " أمّتي لا تجتمع على ضلالة" (٣٤).

وقوله: " ثم قال الناظم: " فأحمد الله... لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا مات العبد انقطع عنه عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، و علم

(٣٠) المقاصد الشافية ٥٥٧/١. غريب الحديث لأبي عبيد ٤٨٣/٣، والنهية في غريب الحديث

من حديث أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣١) المقاصد الشافية ٦٠٤/٤.

(٣٢) المقاصد الشافية ٤٩٨/٤. البخاري الإيمان ٤.

(٣٣) المقاصد الشافية ١٧٦/٧. أخرجه البزار عن أبي الطفيل الكناني ينظر مجمع الزوائد

٤٥/١٠.

(٣٤) السابق ١٩٣/٩. ينظر الخصائص ١٨٩/١، والحديث رواه الترمذي (٢١٦٧) عن ابن

عمر رضي الله عنهما .

يُنْتَفَعُ بِهِ، وَوَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ" (٣٥). وقوله: وبذلك جاء الحديث الصحيح: "أَنَا سَيِّدُ وُلْدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ" (٣٦).

وقوله: "وجاء قوله خير نبي أرسلنا" مؤذنا من حيث خص بصفة الرسالة أن الأنبياء على قسمين: مرسلون وغير مرسلين، وقد خرج الآجري في كتاب الأربعين عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث فيه طول من فصوله قال: قلت يا رسول الله كم الأنبياء؟ قال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً. قلت: يا رسول الله: كم الرسل من ذلك قال: ثلاثمائة وثلاثة عشر جم غفير قلت: كثير طيب، قال نعم، قلت: من كان أولهم؟ قال: آدم عليه السلام. قلت يا رسول الله: أنبي مرسل؟ قال نعم، خلقه الله بيده ونفخ فيه من روحه وسواه قبلاً. ثم قال: يا أبا ذر، أربعة سريانيون، آدم وشيث وأخنوخ - وهو إدريس، وهو أول من خط بقلم - ونوح. وأربعة من العرب: هود وشعيب وصالح ونبىك يا أبا ذر. وأول أنبياء بني اسرائيل موسى، وآخرهم عيسى، وأول الرسل آدم وآخرهم محمد" (٣٧)

فهذه الأحاديث لم يأت بها محتجا لمسألة نحوية وليست هي المعنية في هذا البحث. .

(٣٥) السابق ٤٨٩/٩.

(٣٦) السابق ٤٨٩/٩. مسند أحمد ٥/١.

(٣٧) المقاصد الشافية ٤٩٠/٩.

**القسم الثاني:** الأحاديث التي احتج بها ابن مالك في مسأله

النحوية في كتبه وهي على النحو الآتي:

### معنى الكلمة لغة:

قال الشاطبي: "استعملها هنا كلمة على لغة التميميين.....وفي

الحديث: "الكلمة الطيبة صدقة"

وفي الصحيح: "أصدق كلمة قالها لبيد: "ألا كل شيء ما خلا الله

باطل"<sup>(٣٨)</sup> وهذا الحديث ذكره ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال: "ومنه

قوله صلى الله عليه وسلم: "أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد..."<sup>(٣٩)</sup>.

### معنى الإسناد

قال: "واعلم أن الإسناد عند المؤلف على وجهين: إسناد باعتبار

المعنى، وإسناد باعتبار اللفظ... نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز

الجنة"، وهذا المنزوع ذهب إليه القرافي واستحسنه ابن هاني من شيوخ

شيوخنا وهم في ذلك مخالفون لجميع النحويين..."<sup>(٤٠)</sup>، والحديث من شواهد

شرح عمدة الحافظ لابن مالك<sup>(٤١)</sup>.

(٣٨) السابق ٤٢/١. ينظر مسند أحمد ٣٧٤/٢. والحديث الثاني، البخاري ٥٢/٤ بلفظ مختلف.

(٣٩) ينظر شرح التسهيل ١٣٩/١. الحديث في مسند أحمد ١٥٦/٥.

(٤٠) المقاصد الشافية ٤٨/١. الحديث في مسند أحمد ١٥٦/٥.

(٤١) ينظر ١٥٨.

## النقص في هن

قال: "... وعلى اللغة الشهيرة جاء في الحديث: "مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا". وقول علي رضي الله عنه: "مَنْ يَطْلُ هَنْ أَبِيهِ يَنْتَطِقُ بِهِ"، ومعناه من كثر ولد أبيه يتقوى بهم" (٤٢). وهذا الحديث ذكره ابن مالك في شرح التسهيل، وذكر أن أكثر النحويين يذكر الهن مع هذه الأسماء فيوهم بمساواته لهن في الاستعمال وليس كذلك (٤٣).

## ألفاظ ملحقة بالمتنى

قال: "... وقد جعل في التسهيل وشرحه ما شذ من ذلك على ضربين: ما وافق معنى المتنى لكنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، فمن الأول ما أريد به التكثر... ومنه مما يراد به الجمع... وفي الحديث: "الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ" والمراد البيعون، ومن الثاني مما هو مفرد ولا يصلح للتجريد... ومنه ما هو مساو لمفرده نحو نزل فلان حولنا وحوالنا وحوالينا، وفي الحديث: "اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا" (٤٤).

وهذان الحديثان من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل (٤٥).

(٤٢) المقاصد الشافية ١/١٤٨. ينظر الحديث في مسند أحمد ٥/١٣٦. وقول علي رضي الله عنه مجمع الأمثال ٣/٣١١.

(٤٣) ينظر ٤٤/١.

(٤٤) المقاصد الشافية ١/١٧٠. الحديث في البخاري ٩/٣. وحديث اللهم حوالينا في مسند أحمد ٣/١٠٤.

(٤٥) ينظر شرح التسهيل ١/٦٥-٦٦.

## لغة أكلوني البراغيث

قال: "وإطلاقه القول في يفعلان ويفعلون يدخل له ما كانت علامة نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون... وذلك على لغة: "يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ"<sup>(٤٦)</sup>، وهذا جزء من حديث نبوي استدل به ابن مالك في شرح التسهيل<sup>(٤٧)</sup>.

## انفصال الضمير عوضا عن الهاء

قال: "... ومن الانفصال قول النبي عليه السلام: "إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَكَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ"<sup>(٤٨)</sup> وقال في موضع آخر: "وقد وجدته الناظم في الحديث في قوله عليه السلام: "إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ" والحديث عنده عمدة في الاستشهاد به..."<sup>(٤٩)</sup> وهذا الحديث استدل به ابن مالك<sup>(٥٠)</sup>.

## حذف نون الوقاية من قط عند إضافتها لياء المتكلم

قال: "وقد استشهد ابن مالك على عدم اختصاصه بالشعر بما روي في الحديث من قوله: "قَطِّ قَطٍ بَعْرَتِكَ وَكَرْمِكَ" ويروى بسكون الطاء وبكسرهما مع الياء وبدونها وقطني بالنون"<sup>(٥١)</sup>. والحديث من شواهد شرح التسهيل<sup>(٥٢)</sup>.

(٤٦) المقاصد الشافية ٢١٦/١، وينظر ٥٥٧/٢، ٦٢٠/٤ و ٦٢١/٤، ٥٥٩/٥، ٤١٥/٩.

أخرجه البخاري (٧٤٨٦) واللفظ له، ومسلم (٦٣٢).

(٤٧) ينظر شرح التسهيل ٥٠/١، ٢٧٢، ١١٦/٢، ٩٩/٣.

(٤٨) المقاصد الشافية ٣٠١/١.

(٤٩) السابق ٣١٢/١.

(٥٠) شرح التسهيل ١٥٣/١، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٣٠.

(٥١) المقاصد الشافية ٣٣٨/١، مسند أحمد ٢٣٤/٣، والحديث أخرجه البخاري، ينظر فتح

الباري ٥٩٥/٨.

(٥٢) المقاصد الشافية ١٣٧/١.



## اتصال نون الوقاية باسم الفاعل وأفعال التفضيل

قال: " وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود: "هل أنتم صادقون... ومن ذلك أفعال التفضيل ففي الحديث: "غَيْرُ الدَّجَالِ أَخُوْفِيْ عَلَيْكُمْ"، والأصل أخوف خوفي أو أخوف تخوفاتي، فحذف المضاف" (٥٣) وهذان الحديثان من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل (٥٤).

## ال الزائدة، والنصب تشبيهاً بالمفعول

قال: " وفي الحديث: "إِنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ"، والحديث عند ابن مالك حجة في إثبات القوانين وبناء القياس عليه" (٥٥). وقال: " وقوله في الحديث: " تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ " منصوب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز، نص على ذلك في شرح التسهيل... " (٥٦). وقال: "... وفي الحديث: " تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ " (٥٧). وهذا الحديث من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل (٥٨).

## أو مخرجي هم

قال: " أما إذا تأتي الاتصال فانفصاله يدل على أنه مبتدأ قدم عليه خبره لا فاعل، ألا ترى إلى قوله عليه السلام: "أَوْ مُخْرَجِيْ هُمْ"، ولم يرو إلا

(٥٣) المقاصد الشافية ١/٣٤٤. فتح الباري ١٠/٢٤٤، ومسند أحمد ٥/١٤٥.

(٥٤) ينظر ١/١٣٩.

(٥٥) المقاصد الشافية ١/٥٦٩. مسند أحمد ٦/٢٩٣.

(٥٦) السابق ١/٥٧٠.

(٥٧) السابق ٣/٥٢٦.

(٥٨) ينظر ٢/٣٨٨.

بتشديد الياء...<sup>(٥٩)</sup>. وقال في موضع آخر: "أَوْ مُخْرِجِي هُمْ" أصله مخرجوي  
فالياء الأخيرة ياء المتكلم، وهي في الحقيقة كلمة أخرى...<sup>(٦٠)</sup>. والحديث  
من شواهد شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح<sup>(٦١)</sup>.

### الرابط في الجملة الواقعة خبرا

قال: " .. أن الجملة إذا كانت هي نفس المبتدأ في المعنى، اكتفى  
المبتدأ بها في الربط، لوضوح الارتباط بينهما، ومثال ذلك قوله صلى الله  
عليه وسلم: "أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" جعلوا المبتدأ  
بعينه الخبر،... وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا لِبَيْدٍ:"  
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ"<sup>(٦٢)</sup>. وهذان الحديثان من شواهد ابن مالك<sup>(٦٣)</sup>.

### مسوغات الابتداء بالكرة

قال: "...ويجري مجرى هذا ما كان مثله في كون الكرة عاملة في  
معمول، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ،  
وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ"<sup>(٦٤)</sup>، وقال: ".... وفي الحديث: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ  
كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ" ووجه الإفادة هنا ما في الاضافة من إعطاء  
الاختصاص المقرب من المعرفة..."<sup>(٦٥)</sup>.

(٥٩) المقاصد الشافية ٦٠٦/١ . الحديث في فتح الباري ٢٢/١ .

(٦٠) السابق ٢٠٦/٩ .

(٦١) ينظر ١٠ .

(٦٢) المقاصد الشافية ٦٤٠/١ . صحيح مسلم ١٧٦٨/٤ ، والبخاري ٥٢/٤ بلفظ مختلف .

(٦٣) ينظر شرح التسهيل ١٣٩/١ و ٣١١/١ .

(٦٤) المقاصد الشافية ٤٣/٢ . وينظر شرح التسهيل ٢٩١/١ . مسند أحمد ١٦٧/٥ .

(٦٥) السابق ٤٣/٢ وينظر شرح التسهيل ٢٩١/١ ، ٥٠/٢ . الموطأ ١٢٣ .

## تقديم الخبر لوجود قرينة

قال: "ومن الأمثلة في تنكيرها وتقديم الخبر لوجود البيان، ما روي في الحديث: "مِسْكِينٌ مِسْكِينٌ رَجُلٌ لَا زَوْجَ لَهُ" فرجل هو المبتدأ عنده ومسكين خبره" (٦٦).

## ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا

قال: "فقد تصور في حذف الخبر بعد لولا أقسام ثلاثة: واجب الحذف وهو الكون المطلق... وممتنع الحذف وهو الكون المقيد الذي لا دليل عليه... وفي صحيح الحديث: "لولا قومك حديثٌ عهدٌم بكفرٍ لأَسَّتُ البيتَ على قواعدِ إبراهيم"، ... والاستشهاد بالحديث فيه ما فيه، مع أنه محتمل لأن يكون قوله: حديث عهدهم بكفر جملة اعتراض بين لولا وجوابها" (٦٧).

## من الأفعال الناقصة

قال: "...والثانية أنه أتى من هذه الأفعال بثلاثة عشر فعلا وترك مما ذكر الجمهور تمام العشرين، ومما ذكره هو في التسهيل تمام اثنتين وثلاثين فقد ذكر الناس منها غدا نحو: غدا زيد عالما، ومنه قول ابن مسعود رضي الله عنه: "اغدُ عالماً أو متعلماً ولا تكن إمعة"، وراح نحو راح زيد فرحا وفي الحديث: "لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ،

(٦٦) المقاصد الشافية ٦١/٢ وينظر شرح التسهيل ٢٩٨/١. أخرجه البيهقي ينظر منتخب كنز العمال ٣٩٠/٦.

(٦٧) المقاصد الشافية ١٠٤/٢ وينظر ١٠٦/٢. وينظر شرح التسهيل ٢٧٦/١. البخاري ٤٣/١ مع اختلاف فيه.

تَغْدُوا خِمَاصاً وَتَرَوْحُ بِطَاناً" (٦٨) وهذان القولان من شواهد ابن مالك قال: "وألحق قوم بأفعال هذا الباب غدا وراح... والصحيح أنهما ليسا من الباب، إنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة" (٦٩).

### تقديم الخبر متأخرا عن "ما"

قال: "... ودل كلامه أيضا على أن هذا التقديم الممنوع إنما التقديم على ما. وهو نصه بقوله "كذلك سبق خبر ما النافية" فقد يشعر هذا بأن تقدم الخبر متأخرا عن "ما" خارج عن المنع. وقد نص الناظم في شرحه على الجواز وأنت تقول ما قائما كان زيد. واستدل على صحة ذلك بما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: "فَوَاللَّهِ مَا الْفَقْرَ أَحْشَى عَلَيْكُمْ" والمفعول وخبر كان متضاربان" (٧٠).

### كان ليست لجرد الزمان

قال: "والثامن: أنها لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما في الحديث: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْرًا، وَكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وَزِرًا"... لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان وإنما يدل على الحدث وما هو به قائم أو ما هو عنه صادر" (٧١) وهذا الحديث من شواهد شرح التسهيل (٧٢).

(٦٨) المقاصد الشافية ١/٢٤٦. اغد عالما في النهاية ١/٦٧، ولو توكلتم في مسند أحمد ١/٣٣٢.

(٦٩) شرح التسهيل ١/٣٤٨.

(٧٠) المقاصد الشافية ٢/١٦٤. البخاري ٥/١٠٨.

(٧١) السابق ٢/١٨٣. سنن الدارمي ٢/٤٣٤.

(٧٢) ١/٣٤٠.

## مجيء خبر كاد مقرونا بـ"أن"

قال: "ويقتضي قول الناظم "وكاد الأمر فيه عكسا" أن يكون دخول أن هنا غير شاذ.. لكن بنى الناظم على قاعدته في الاستشهاد بالحديث فلم يجعله مختصا بالشعر لأنه جاء في حديث عمر رضي الله عنه: "مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ..."<sup>(٧٣)</sup> وهذا الأثر من شواهد ابن مالك<sup>(٧٤)</sup>.

## نصب الخبر بعد إن

قال: "... وباقى الكوفيين أجازوا ذلك أيضا في سائر أخوات لبت فيجوز عندهم: إن زيدا قائما، ... ومن حجتهم على ذلك في إن ما في الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا"<sup>(٧٥)</sup> وقال: وأما الحديث فحمله الناظم في شرح التسهيل على أن قعر مصدر قعرت الشيء أي جعلته في القعر، وسبعين ظرف، والمعنى على هذا صحيح، والاختبار بالزمان عن المعنى جائز.."<sup>(٧٦)</sup>.

## لعل تأتي للاستفهام

قال: "وعد الناظم هذه الأحرف وهي إن وأن وليت ولعل وكان ولكن... وقال المؤلف إنها تكون للاستفهام وحمل على ذلك قول الله تعالى "وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَزَكَّى" سورة عبس ٣، وقول النبي صلى الله عليه وسلم

(٧٣) المقاصد الشافية ٢/٢٧٢. البخاري ١٨/٢، ومسند أحمد ١/١٢٢.

(٧٤) شرح التسهيل ١/٣٩١.

(٧٥) المقاصد الشافية ٢/٣١٠. والحديث في مسلم ١٨٧، برواية لسبعون.

(٧٦) السابق ٢/٣١٢ وهذا الحديث من شواهد شرح التسهيل ينظر ٩/٢.

لبعض الأنصار وقد دعاه فخرج إليه مستعجلاً: "لعلنا أَعْجَلْنَاكَ" وهذا فيه نظر<sup>(٧٧)</sup>.

### سد الحال مسد الخبر

قال: "... فالحال كيفما وقعت الحكم معها واحد، فيجوز ضربى العبد وهو مسيء، ومن هذا ما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ"<sup>(٧٨)</sup>.

### إسقاط اللام الفارقة بعد إن المخففة من الثقيلة

قال: "وحاصل ذلك أنها تسقط إذا أمن اللبس بين إن المخففة والنافية بقرينة تدل على ذلك. فإذا أمن اللبس فربما لم يوت باللام... وفي الحديث: "وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ خَلِيقًا لِلإِمَارَةِ" وقال معاوية في كعب الأحماس: "إِنْ كَانَ مِنْ أَحَدٍ هَوْلَاءٍ" وهذا كله نادر كما قال<sup>(٧٩)</sup>.

### لا النافية للجنس لا تعمل في المعرفة

قال: "...وما جاء مما ظاهره ذلك فمؤول أو نادر لا يعتد به... وأيضاً فقولهم: "قضيةٌ ولا أباً حسنٍ لها"، وفي الحديث: "إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ" ...<sup>(٨٠)</sup>.

(٧٧) المقاصد الشافية ٢/ ٣١٢ وينظر عمدة القاري ٣/ ٥٨. والحديث في شرح التسهيل ٨/ ٢. البخاري ١/ ٥٦.

(٧٨) المقاصد الشافية ٢/ ١١٧. ومن شواهد شرح التسهيل ١/ ٢٧٨، وعمدة الحافظ ١٧٧. رواه مسلم ٣٥٠.

(٧٩) المقاصد الشافية ٢/ ٣٩١، وينظر شرح التسهيل: من أصدق هَوْلَاءَ ٢/ ٣٤. البخاري ٨/ ١٦٠.

(٨٠) المقاصد الشافية ٢/ ٤١٥، وهذان القولان من شواهد شرح التسهيل ٢/ ٦٦-٦٧. البخاري ٨/ ١٦٠.

## حذف خبر لا النافية

قال: "ومن الحذف قوله تعالى: "لا ضير" (الشعراء ٥٠) ... وفي الحديث: "لا ضرر ولا ضرار، لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر" وهو كثير" (٨١).

## دلالة معنى الجملة على الفعل

قال: "وقسم رابع: وهو أن يدل على الفعل المقدر معنى الجملة لا لفظها، أو يدل عليه فعل مجامعه في أصل الاشتقاق لا في نفس الصيغة: فالأول نحو ما جاء في الحديث من قول عائشة رضي الله عنها: "فلا أستطيع أن أصومه إلا في شعبان، الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم" التقدير: يمنعني الشغل أو نحوه. والثاني نحو قول الفرزدق:

غداة أحتلت لابن أصرم طعنةً      حصين عبيطات السدائف والخمر

تقديره: حلت لي عبيطات السدائف والخمر... (٨٢).

## إعراب: إلا الإذخر

قال: "... وخلاف قول القائل: إن المستثنى إن تباعد من المستثنى منه رجع النصب... لأن سبب ترجيح الإتيان طلب التشاكل، وقد ضعف داعيه بالتباعد، قال: والأصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا

(٨١) المقاصد الشافية ٤٤٩/٢، وهذا الحديث من شواهد شرح التسهيل ٥٧/٢.

(٨٢) المقاصد الشافية ٥٦٦/٢، وينظر شرح التسهيل ١١٩/٢. أخرجه مسلم بنحوه ٨٠٢.

يختلى خلاها ولا يعضد شجرها، فقال له العباس: إلا الإنخر يا رسول الله،  
فقال: إلا الإنخر"،... " (٨٣).

### استعمال سوى استعمال غير

قال: "وأما السماع فقد تقدم من الشعر جملة، ومنه في النثر ما في  
الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "دَعَوْتُ رَبِّي أَلَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ  
أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ" وقوله عليه السلام: " مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنْ  
الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ " الحديث" (٨٤).

### ما حاشا

قال: " والثالثة أنه قال في حاشا، ولا تصحب ما، وذلك مشكل مع أنه  
قد حكى في الشرح في بعض الأحاديث: " أسامة أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا  
فاطمة " ونبه عليه في التسهيل.... (٨٥)

### نصب المفعول معه

قال: " وأجاز الصيمري نصب ظهر الخبر أو لم يظهر، والذي  
صحوا رأي الجمهور فإن كلام العرب عليه والقياس يعضده كما تقدم. وقد  
جاء في الحديث ما يعضد قول الصيمري وهو قول عائشة رضي الله عنها:  
"كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ وَأَنَا وَإِيَّاهُ فِي  
لِحَافٍ". وفي الحديث: "ابشروا فوالله لأنا وكثرة الشيء أخوفني

(٨٣) المقاصد الشافية ٣/٣٥٥ من شواهد شرح التسهيل ٢/٢٨٣. البخاري ٢/١١٥.

(٨٤) المقاصد الشافية ٣/٣٩٩. والحديثان في شرح التسهيل ٢/٣١٤. مسند أحمد ٥/٢٧٨،

وصحيح مسلم ١/٢٠١.

(٨٥) المقاصد الشافية ٣/٤١٥ والحديث من شواهد شرح التسهيل ٢/٣٠٨.



عَلَيْكُمْ مِنْ قِتْلِهِ " بنصب كثرة، ذكره الشلوبين عاضداً به ما ذهب إليه الصيمري، وأصل الاستدلال لابن خروف...<sup>(٨٦)</sup>.

### مجيء من لابتداء الغاية الزمانية

قال: " وفي الحديث: " مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ ؟ أَلَا فَانْتُمْ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ " الحديث. وفي الحديث "فَمَطَرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ " . وقالت عائشة رضي الله عنها: "ولم يجلسُ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قِيلَ فِيَّ مَا قِيلَ" وهذا على رأي المؤلف في الاستشهاد بالحديث، فهذه الشواهد تدل على صحة ما رآه الكوفيون<sup>(٨٧)</sup>. وقال في موضع آخر: " وفي الحديث: " فَمَطَرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ " فدل على أنها لا تختص بالمكان كما كانت من في ابتداء الغاية لا تختص بالمكان<sup>(٨٨)</sup> .

### مجيء من زائدة

قال: " وقال المؤلف: إذا دخلت "من" على قبل وبعد.. فهي زائدة ، ... وعلى ذلك حمل الكسائي قوله عليه السلام: "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ"<sup>(٨٩)</sup> .

(٨٦) المقاصد الشافية ٣/٣٢٩. من شواهد شرح التسهيل ٢/٢٥٩ - ٢٦٠. لم أعر على

الحديث الأول، والثاني ينظر فيض القدير ٥/٢٥٤

(٨٧) المقاصد الشافية ٣/٥٩٠. الحديث الأول أخرجه البخاري في صحيحه ٣/١١٧، والثاني

أخرجه البخاري في صحيحه كذلك ٢/٣٦، وكذلك الثالث في صحيح البخاري ٣/٢٣٠.

(٨٨) السابق ٣/٦١٠. والأحاديث من شواهد شرح التسهيل ٣/١٣١.

(٨٩) المقاصد الشافية ٣/٦٠٠، من شواهد شرح التسهيل ٣/١٣٩. أخرجه مسلم في صحيحه

٣/١٦٦٧.

## الباء بمعنى البدل

قال: "وأما الباء فمعنى البدلية من جملة معانيها التي يذكرها بعد،  
وذلك نحو عوضت كذا بكذا. ومن قول رافع بن خديج رضي الله عنه: "مَا  
يَسْرُنِّي أَنِّي شَهَدْتُ بَدْرًا بِالْعَقَبَةِ" .. (٩٠).

## مجيء "في" بمعنى التعليل

قال: .. والمشهور من الحروف المؤدية معنى التعليل هو اللام، ....  
وأما "في" فنحو قول النبي عليه السلام: "إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ  
رَبَطَتْهَا" على رأي الناظم في هذا الحرف.. وقال: "ومثالها في السببية:  
عدلتك في حب فلان، وأحببتك في لومه، وفي الحديث: "عُدَيْتَ امْرَأَةً فِي هِرَّةٍ  
رَبَطَتْهَا" فمعنى في هنا السببية، ولذلك يصح في موضعها بسبب" (٩١).

## حذف حرف الجر اختصارا

قال: " ... وفي الحديث: "وقيل له عليه السلام فإلى أيهما أهدي؟  
قال أقربهما إليك بابًا" ونحو ذلك" (٩٢).

(٩٠) المقاصد الشافية ٦١١/٣ ينظر شرح التسهيل ١٥١/٣. أخرجه البخاري في صحيحه

١٠٣/٥.

(٩١) المقاصد الشافية ٢٧٧/٣ و ٦٢٥/٣، ومن شواهد شرح التسهيل ١٩٩/٢، و ١٥٦/٣.

صحيح البخاري ١٤٧/٣.

(٩٢) المقاصد الشافية ٧١٠/٣، ومن شواهد شرح التسهيل ١٩٠/٣. مسند أحمد ١٧٥/٦.

والبخاري ١١٥/٣.

## الإضافة بمعنى في

قال: " وأما الإضافة التي بمعنى في فمعناها أن يكون المضاف إليه ظرفا وقع فيه المضاف، وهذه الإضافة قد أغفلها أكثر النحويين وأثبتها المؤلف في كتبه، وقال بها لوجودها زعم في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح... وفي الحديث: لا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة" (٩٣) .

## أفعل التفضيل المعرف بالإضافة

قال: " ووجه آخر : أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة لا ينعت إلا بمعرفة... ولو كانت إضافته غير محضة لكان نكرة، ولم يمتنع وقوعه نعتا لنكرة ولا منعوتا بها، ولا مجرورا برب، ولا مجموعا فيه بين الألف واللام والإضافة، ولا منصوبا على الحال ذو استندار، واحترز بالاستندار مما في الحديث من قول المرأة: "وما لنا أكثر أهل النار" (٩٤) .

## حذف المضاف لوجود قرينة

قال: " وكذلك ما في الحديث من قول الصحابي: "قلنا يا رسول الله : ما لبثت في الأرض؟ قال: أربعين يوما" على تقدير لبث أربعين... فهذا ونحوه مما تقدم فيه المضاف... (٩٥) .

(٩٣) المقاصد الشافية ٨/٤، ومن شواهد شرح التسهيل ٢٢١/٣. الحديث في تحفة الأحوزي ٤١٨/٧.

(٩٤) المقاصد الشافية ٢٩/٤ الحديث في شرح التسهيل ٣٢٧/٢، ٢٢٩/٣. أخرجه ابن ماجة في صحيحه ٣٢٥٠.

(٩٥) المقاصد الشافية ٤ / ١٦٠، ومن شواهد شرح التسهيل ٢٧٢/٣. أخرجه أبو داود ١١٧/٤.

## حذف المضاف إليه

قال: "ومنه ما وقع في البخاري من قول أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه: "غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَانِيَّ" هكذا بفتح الياء من غير تنوين ، يريد أو ثمانِي غزوات فحذف" (٩٦) .

## الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قال: "ومما وقع فيه الفصل بالظرف، وفي معناه المجرور ما في الحديث من قوله عليه السلام: "هل أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي"، أراد تاركوا صاحبي لي" (٩٧).

## إعمال اسم المصدر

قال: "فإعماله عمل المصدر جائز عند الناظم... وفي الحديث: "من قُبِلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الْوَضُوءُ" (٩٨).

## إضافة المصدر إلى مفعوله

قال: "... وفي الحديث: "وَحَجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" وهو تأويل بعضهم في قول الله "وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" سورة آل عمران ٩٧، وأجازه ابن خروف أيضا" (٩٩).

(٩٦) المقاصد الشافية ١٦٧/٤ الحديث في شرح التسهيل ٢٥٠/٣. أخرجه البخاري ينظر فتح الباري ٣/٣٢٤.

(٩٧) المقاصد الشافية ٤/١٧٦ وينظر شرح التسهيل ٣/٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨. أخرجه البخاري ٥/٦.

(٩٨) المقاصد الشافية ٤/٢٤١ ومن شواهد شرح التسهيل ٣/١٢٣. رواه مالك في الموطأ ٤/٤٤.

(٩٩) المقاصد الشافية ٤/٢٤٩، ومن شواهد شرح عمدة الحفاظ ٦٩٩. رواه مسلم ٤/٢٤٢.

## الحمل على محل المفعول المضاف إليه المصدر

قال: " ومن الحمل على الموضع ما أنشده سيبويه من قول الراجز:

قَدْ كُنْتُ دَائِبْتُ بِهَا حَسَانَا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْفِيَانَا

فالليان والقيان معطوفان على الموضع على الإفلاس، والأصل، هذا في العطف النسقي... وفي الحديث: " أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَبْتَرِ وَذُو الطُّفَيْتَيْنِ .." (١٠٠).

## اسم الهيئة

قال: " وفي الحديث: " إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ. " ومن فارق الجماعة مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً وهو كثير" (١٠١).

## إضافة الصفة المجردة من آل إلى مضاف لضمير

قال: " ومنه في الحديث في صفة الدجال: " أَعورُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى، وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم "شَنَّ أَصَابِعَهُ". وفي حديث آخر: "طَوِيلُ أَصَابِعِهِ". وفي حديث أم زرع: "صِفْرُ وَشَاحِهَا" (١٠٢)، وقال بعده: " ومثال المجرور ذي الألف واللام مررت برجل حسن الوجه وهو كثير نظما ونثرا

(١٠٠) المقاصد الشافية ٢٥٧/٤، ومن شواهد شرح التسهيل ١٢١/٣. رواه البخاري، ينظر فتح الباري ٣٥١/٦.

(١٠١) المقاصد الشافية ٣٦٦/٤، ومن شواهد شرح التسهيل ١٦٣/٣. مسند أحمد ١٢٣/٤، ووسن أبي داود ٢٧.

(١٠٢) المقاصد الشافية ٤١٣/٤. مسند أحمد ١٤٤/٢، ١٣٢، وفتح الباري ٣٥٧/١٠، وطويل أصابعه لم أجده.

... وفي الحديث "كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَخَمَ الْهَامَةَ سَثَنَ الْكَفَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ ضَخَمَ  
الكَرَادِيْسَ أَنْوَرَ الْمُتَجَرَّدِ" (١٠٣).

## التعجب السماعي

قال: " وفي الحديث: "سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ" ثم قال: " وهذا  
كثير في أقسام الانشاءات أن يدخلها معنى التعجب ، كقوله في الحديث: "   
سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ " (١٠٤).

## إضمار فاعل نعم غير مميز

قال: " ومن ذلك القليل قوله عليه السلام: " مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا  
وَيَعْمَتَ " ، أي فبالسنة أخذ ونعمت سنة الوضوء لكن حذف للعلم به" (١٠٥)  
وقال في موضع آخر: "فإن قيل: قد تقدم أن التمييز هنا لا يحذف، قيل: ذلك  
هو الشائع، وقد يحذف نحو قوله عليه السلام: " مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا  
وَيَعْمَتَ " فالنقدير: ونعمت سنة، لأنه أضمر الفاعل على شريطة التفسير  
كأنه قال: ونعمت سنة فعلته، أو نحو ذلك" (١٠٦).

(١٠٣) المقاصد الشافية ٤/٤١٦. والأحاديث من شواهد شرح التسهيل ٣/٩٥، والحديث في  
سنن الترمذي ٥/٥٩٨.

(١٠٤) المقاصد الشافية ٤/٤٣٥. و٤/٤٤٩ ومن شواهد شرح التسهيل ٣/٣٠. البخاري ٢٣،  
ومسلم ١١٥.

(١٠٥) المقاصد الشافية ٤/٥١٣. سنن أبي داود ١/٩٧.

(١٠٦) المقاصد الشافية ٤/٥٣٢، من شواهد شرح التسهيل ٣/١٣.

## إضمار فاعل نعم غير مميز

قال: "ففي الحديث: "نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ" وقول بعض عبادة الصحابة: "بئسَ عبدُ اللهِ أنا إن كانَ كذا" وقول سهل بن حنيف: "شهدتُ صِفِينُ وَبئستُ صِفُونُ" وهو نادر، ومن باب الاستشهاد بالحديث وقد مر ما فيه..."(١٠٧).

## المطابقة وعدمها في أفعال التفضيل المضاف لمعرفة

قال: "وقد جمعها قوله عليه السلام: " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا " فجمع أحسن وأفرد أحب وأقرب"(١٠٨)، وقال: "أما السماع فما تقدم من قوله عليه السلام " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا"(١٠٩).

## رفع اسم التفضيل الظاهر

قال: "... ثم أتى بموضع آخر مما يرفع فيه أفعال الظاهر لكن كثيرا... ومن ذلك قولهم ما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه إلى زيد ... و: " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَوْمُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ" ثم قال: "... ويجوز حذف المفضل عليه كما في المثال،... كما تقول: " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ

(١٠٧) المقاصد الشافية ٥٣١/٤ شرح التسهيل ١٤/٣. رواه الترمذي ٦٨٨/٥.

(١٠٨) المقاصد الشافية ٥٨٠/٤. مسند أحمد ١٩٢/٤.

(١٠٩) المقاصد الشافية ٥٩٠/٤، ومن شواهد شرح التسهيل ٥٩/٣.

فيها الصومُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ " أصله منه في عشر ذي الحجة وإنما حذف للاختصار ولفهم المعنى" (١١٠) .

### استعمال الفاء وثم للترتيب

قال: " وقد اجتمع ترتيب الفاء وثم في قوله في الحديث: " أَنْ جَبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، " إلى آخر الحديث" (١١١) .

### استعمال حتى العاطفة لمطلق الجمع

قال: " فإذا اجتمع الشرطان اقتضى العطف بحتى... وفي الحديث: " كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيسُ " ومن ذلك كثير " وقال: " وزعم بعض الناس أنها تقتضي الترتيب، فما بعدها مرتب على ما قبلها، ... وهذه دعوى لا دليل عليها وفي الحديث ما يدل على خلافها، وهو قوله عليه السلام " كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيسُ "، وليس في القضاء ولا في القدر ترتيب، إنما الترتيب في ظهور المقضيات والمقدورات" (١١٢) .

(١١٠) المقاصد الشافية ٥٩٧/٤ - ٦٠٠/٤، ومن شواهد شرح الكافية الشافية ١١٤٠. رواه أبو داود ٣٢٥/٢.

(١١١) المقاصد الشافية ٨٧/٥ ومن شواهد شرح التسهيل ٣٥٢/٣، والحديث في صحيح مسلم ١٠٧/٥.

(١١٢) المقاصد الشافية ٩٦/٥ - ٩٧/٥. ومن شواهد شرح التسهيل ٣٥٩/٣. رواه أحمد في مسنده ١١٠/٣.



## أو بمعنى الواو

قال: "وأما معاقبتها للواو فهو قليل كما نبه عليه برهما، ... فمما يتعين لذلك عند بعض ما في الحديث من قوله عليه السلام: "اسْكُنْ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ صَدِيقٌ، أَوْ شَهِيدٌ" وقول عباس رضي الله عنه: "كُلُّ مَا شُنَّتَ وَاشْرَبَ مَا شُنَّتَ مَا أَخْطَأَكَ اثْنَتَانِ، سَرْفٌ أَوْ مَخِيلَةٌ" (١١٣).

## العطف على الضمير المرفوع المتصل

قال: "... وفي الحديث قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "كنتُ وجاراً لي مِنَ الْأَنْصَارِ"، وقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه "كنتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَأَنْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ" هكذا ثبت ضبطها في صحيح البخاري... (١١٤).

## العطف على ضمير الجر بغير إعادة الخافض

قال: "... ومما جاء في النثر من ذلك قراءة حمزة: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" سورة النساء آية ١، بالخفض في الأرحام... وفي البخاري: "إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى" بالجر فلا بد من القول بجوازه وإن كان الأولى إعادة الخافض فالسماح هو المتبع" (١١٥).

(١١٣) المقاصد الشافية ١٢١/٥. وفي شرح التسهيل ٣/٣٦٤. الترمذي ١٨، ٢٧. والثاني في مصنف أبي شيبة ٩/٩٥.

(١١٤) المقاصد الشافية ٥/١٥٤. من شواهد شرح التسهيل ٣/٣٧٤. رواه البخاري، ينظر فتح الباري ١/١٨٥.

(١١٥) المقاصد الشافية ٥/١٥٧ من شواهد شرح التسهيل ٣/٣٧٦. رواه البخاري ٤/٤٤٧.

## بدل الإضراب

قال: "وهذا البدل يقع في الكلام الفصيح، ومنه في الحديث: "إِنَّ الرَّجُلَ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ مِنْهَا نِصْفُهَا ثَلَاثًا رُبْعًا إِلَى الْعُشْرِ". والأظهر في قوله: "تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ" أن يكون من هذا، وكذلك قول عمر رضي الله عنه: "صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقِبَاءٍ"<sup>(١١٦)</sup>.

## إبدال الظاهر من ضمير المتكلم

قال: "... وأجازه الأخفش وإليه مال في التسهيل بعض ميل بناء على السماع والقياس. أما السماع فنحو قول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: "أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ"<sup>(١١٧)</sup>.

## حذف ياء النداء

قال: "فأما اسم الجنس فهو قليل.. وفي الحديث: "اشْتَدَّيْ أَرْزَمَةٌ تَنْفَرُجِي" وفي الحديث الآخر حكاية عن موسى عليه السلام "ثَوْبِي حَجْرٌ" يريد: يا أَرْزَمَةٌ ويا حَجْرٌ"<sup>(١١٨)</sup>.

(١١٦) المقاصد الشافية ١٩٨/٥. ومن شواهد شرح التسهيل ٣/٣٨٠. مسند أحمد ٤/٣١٩.

رواه مسلم ٧٠.

(١١٧) المقاصد الشافية ٥/٢١٠، ومن شواهد شرح التسهيل ٣/٣٣٤. ينظر فتح الباري

٦٠٨/١١

(١١٨) المقاصد الشافية ٥/٢٤٧، ينظر شرح التسهيل ٢/٣٨٧، ٤٣٢. الجامع الكبير

١١١/١، وفتح الباري ١/٣٨٥.

## معاملة المفرد معاملة المضاف

قال: "ويكون منه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: " يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ " ... فهذا كله مما عومل فيه المفرد معاملة المضاف ..."(١١٩).

## المخصوص المضاف إلى المعرف

قال: "... والثاني: أن يكون مضافا إلى ما هما فيه، كقولك: إنا معشر العرب نفعل كذا، وفي الحديث: " نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ " .. والثالث العلم والمضاف إلى العلم"(١٢٠).

## استعمال كلمة بله

قال: " فأما (بله) فمعناها دع، ومنه في الحديث: " أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَأَ عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ بَلَّهَ مَا أَطَّلَعْتُمْ عَلَيْهِ " ويحتمل المصدر"(١٢١).

## وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس ظاهرا

قال: " وأما السماع فمنه في كتاب البخاري في حديث عبد الله بن عمر: " فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْلِهَا ، فَتَقُولُ لَهُ : نَعَمْ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا ، وَلَمْ يُفْتَسْ لَنَا كَنَفًا مَذُ ابْتَنَى " وأدخل من على المفسر"(١٢٢).

(١١٩) المقاصد الشافية ٥/٢٦٤ . ومن شواهد عمدة الحافظ ٢٧٨ . مجمع الزوائد ٢/١٤٨ .  
(١٢٠) المقاصد الشافية ٥/٤٧١ ، ومن شواهد شرح الكافية الشافية ١٣٧٤ . أخرجه البخاري ١ . وأبو داود ١٩ .

(١٢١) المقاصد الشافية ٥/٥٠٤ ، ومن شواهد ابن مالك في شواهد التوضيح ٢٠٣ .  
(١٢٢) المقاصد الشافية ٤/٥١٦ ، ومن شواهد شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٧ . مسند أحمد ١٥٨/٢ .

## ثبوت نون التوكيد للفعل المستقبل

قال: "ولا يمتنع عدم اللحاق، فإنه قد جاء في الحديث من قوله عليه السلام: "لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرَفُهُمْ وَيَعْرِفُونَنِي" فلم يأت بالنون وهو مستقبل، لأن الورد يوم القيامة. وعادته البناء على الحديث واعتباره في القياس وإن كان قليلا، وقد جاء منه الشعر... "(١٢٣).

## شرط جزم الجواب بعد النهي

قال: "... وفي الحديث: أن بعض الصحابة قال في بعض المغازي: يا رسول الله لا تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سَهْمِهِمْ" وروي أيضا: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ- يَعْنِي الثُّومَ فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُوْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ"، بجزم يؤذنا. والأكثر في الرواية على إثبات الياء، وجاء أيضا: " لَأَتَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ "(١٢٤).

## مجيء الشرط مضارعا والجواب ماضيا

قال: "... فإنه قد جاء عنده في النثر الفصيح وفي النظم الذي قوته قوة النثر، فمن النثر ما في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ يَقْمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: " إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ رِقْمٌ "(١٢٥).

(١٢٣) المقاصد الشافية ٥/٤٣٥ ومن شرح التسهيل ٣/٢٠٩. مسند أحمد ٥/٤٨.

(١٢٤) المقاصد الشافية ٦/٧٥ - ٦/٧٦ وينظر شرح التسهيل ٤/٤٤. أخرجه البخاري

١٨، والحديث الثاني مسند أحمد ٢/١٣ والحديث الثالث في البخاري ٤٣.

(١٢٥) المقاصد الشافية ٦/١٢٨. وينظر شرح التسهيل ٤/٩١، ٤/٨٢. أخرجه البخاري ينظر

فتح الباري ١/٩١.

## حذف الفاء في جواب أما

قال: " فأما حذف الفاء مع غير القول فمنه ما جاء في الكلام، وهو الذي أشار إليه بقوله: قل في نثر، وذلك نحو ما وقع في البخاري من قوله عليه السلام: " أما بعد، ما بال أقوام يشتربون شروطا لئست في كتاب الله؟ " الحديث " (١٢٦) .

## اقتران جملة الحال بالواو

قال: "كقوله عليه السلام: " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد " (١٢٧) .

## اسم الجمع

قال: "وما جاء مما عومل معاملة الجمع من غيره فقليل لم يعتبره، نحو قوله تعالى: وكان في المدينة تسعة رهط" سورة النمل ٤٨ وقوله صلى الله عليه وسلم: " ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة " (١٢٨) .

## مجيء كآين بمعنى كم

قال: "... وكم على قسمين: خبرية واستفهامية، أما الاستفهامية فلا حظ لـ"كآين" و"كذا" فيها، لأنهما عريان عن معناها، إلا ما حكى المؤلف في كآين شاذا مستقري من حديث أبي مع ابن مسعود حيث قال له : " كآين تعدُّ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثا وتسعين"، كأنه قال : كم تعد؟

(١٢٦) المقاصد الشافية ١٩٥/٦ ، ومن شواهد شواهد التوضيح ١٣٦. أخرجه البخاري، ينظر فتح الباري ٣٧٠/٤ .

(١٢٧) المقاصد الشافية ٢٠٣/٦ . ومن شواهد شرح التسهيل ٢٧٨/١ .

(١٢٨) المقاصد الشافية ٢٤٨/٦ . ومن شواهد شرح التسهيل ٣٩٧/٢ . أخرجه مسلم ٣٥٠/١ .

ولم يأت في غير هذا، فلا معول على قياس مثله ولا ثبوته من غير ذلك" (١٢٩).

## أيمن الله

قال: "ومذهب الفراء.. أن الهمزة همزة قطع وهو جمع يمين.. ثم حلفوا به فقالوا: أيمن الله، ثم كثر على ألسنتهم حتى أدرجوا الهمزة وحذفوها في الوصل.. ورأيهم في ذلك ضعيف، يدل على ضعفة بأمر منها: أن همزة الجمع همزة قطع وهمزة هذا الاسم همزة وصل لسقوطها مع اللام في " لَيْمُنْكَ لَنَنْ كُنْتَ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ ... " (١٣٠).

## إبدال اللام ميما

قال: "وقال ابن جني: يروى أن النمر بن توبل قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ " يريد: ليس من البر الصيام في السفر، فأبدل لام المعرفة ميما. " (١٣١)

(١٢٩) المقاصد الشافية ٣١٨/٦ . ومن شواهد شرح التسهيل ٤٢٣ .

(١٣٠) المقاصد الشافية ٤٩٤/٨ . ومن شواهد شرح التسهيل ٢٠٣/٣ .

(١٣١) المقاصد الشافية ٢٧٨/٩، ينظر شرح الكافية الشافية ١٦٤، وشرح عمدة الحافظ ٩٧ .

خرجه البيهقي في " السنن " ٢٤٢/٤ .

### القسم الثالث:

## الأحاديث التي استدلت بها الشاطبي غير متابع لابن مالك.

### اسم الفاعل من الحق

قال الشاطبي: " والتحق افتعل من قولهم: لحقت فلانا ولحقت به لحاقا، وألحقته أيضا، ومنه في القنوت: "إِنَّ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ" أي لا حق" (١٣٢).

### حيهل

وقال: " وحيهل معناه أقبل أو أسرع أو أعجل، ومنه ما جاء في الحديث: " إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَا بِعُمَرَ ". قال أبو عبيد معناه عليك بعمر أو دع عمر ... " (١٣٣).

### حذف النون في الرفع

وقال: " كما أن النون قد تحذف في الرفع وتثبت في النصب، فالأول قول الشاعر أنشده ابن خروف:

أبيت أبكي وتبيتي ندلكي      وجهك بالعنبر والمسك الذكي

... وقال عمر في قتلى بدر: " يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَسْمَعُونَ ، أَنَّى يُجِيبُوا وَقَدْ جِئُوا ؟ " (١٣٤).

(١٣٢) المقاصد الشافية ١/١٩٩. مصنف ابن أبي شيبة ٢/٣٠١.

(١٣٣) المقاصد الشافية ١/٦٩. غريب الحديث لأبي عبيد ٤/٨٧.

(١٣٤) المقاصد الشافية ١/٢٢٢. الحديث في صحيح مسلم ٢/٥٤٦، بلفظ يسمعون.

## الإخبار بظرف الزمان

قال ومنه قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: " إِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ كَثِيرٍ فُقَهَاؤُهُ قَلِيلٌ قُرَاؤُهُ، كَثِيرٌ مَنْ يُعْطَى، قَلِيلٌ مَنْ يَسْأَلُ " وقال امرؤ القيس:  
أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ البَايِ وَهَلْ يَعْمنُ مَنْ كَانَ فِي العَصْرِ الخَالِي (١٣٥).

## مسوغات الابتداء بالنكرة

قال: " وأيضاً فقد يفيد في المثال الأول من أمثلة الناظم حيث يكون الظرف أو المجرور غير مختص بكقوله عليه السلام: "في أربعين شاةً شاةً" ... " (١٣٦).

## استعمال غير الماضي من كان

قال: " نبه في هذا الكلام على أن هذه الأفعال لا يختص عملها بالماضي وهو الذي ذكر، بل يعمل أيضاً المضارع منها والأمر... وفي الحديث: "كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ فَكَانَهُ" " وَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ المَقْتُولَ وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ القَاتِلَ ". وفي القرآن: " قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا" سورة الإسراء ٥٠... " (١٣٧).

## النقصان والتمام في أخوات كان

قال: " وأما بات فتكون بمعنى عرس، وهو النزول ليلاً، ومنه في أحد الاحتمالين قول ابن عمر رضي الله عنه: "أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١٣٥) المقاصد الشافية ٢/٢٣ . أخرجه مالك في الموطأ ١/١٧٣.

(١٣٦) المقاصد الشافية ٢/٥٠. سنن ابن ماجه ٥٧٧.

(١٣٧) المقاصد الشافية ٢/١٥١. لم يقع الحديث بلفظه ينظر مسند أحمد ٦/٣٨٧، والحديث

الثاني في مسند أحمد ٥/١١٠.



وسلم فَقَدَ بَاتَ بِمَنَى وَظَلَّ" قال ابن خروف يجوز فيهما النقصان والتمام".  
وقال: "... وأما أضحي فتكون تامة بمعنى دخل في الضحي، تقول: أقمت  
بالمكان حتى أضحيت، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "اضْحُوا  
بِصَلَاةِ الضَّحَى" يعني لا تصلوها إلى ارتفاع الضحي" (١٣٨).

### دخول الباء في خبر لا

قال: "وأما دخولها في خبر لا فإن ذلك قليل... فقد قال الفارسي في  
قولهم: " لا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ، وَلَا شَرَّ بِشَرِّ بَعْدَهُ الْجَنَّةُ" يجوز أن تكون لا  
التي لنفي الجنس، وأن تكون العاملة عمل ليس، والباء في الخبر فيهما  
زائدة كأنه قال: لا خيرَ خيرُ بعده النارُ، أو لا خيرَ خيراً بعده النارُ وكذلك  
الآخر" (١٣٩).

### استعمال المضارع من أوشك

قال: "يعني أن العرب صاغت لأوشك وكاد المضارع فتكلمت به على  
معنى المقاربة الداخلة في هذا الباب؛ فأما أوشك فإنهم قالوا: يوشك زيد أن  
يقوم، ويوشك أن يكون كذا وفي الحديث: "كالرابعِ حَوْلَ الحِمَى يُوْشِكُ أَنْ يَقَعَ  
فِيهِ" وأنشد سيبويه:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَانِقُهَا

(١٣٨) المقاصد الشافية ١٨٧/٢، و ١٨٨/٢. سنن أبي داود ١٩٩/٢.  
(١٣٩) المقاصد الشافية ٢٣٧/٢. هذا مما نسب إلى الإمام علي رضي الله عنه في نهج البلاغة  
ولم أجده.

واستعمالهم للمضارع هنا أكثر من استعمالهم للماضي، لذلك تجد  
أكثر النحويين إنما يذكره في هذا الباب مضارعا...<sup>(١٤٠)</sup>.

### معنى: لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده

قال: "والثاني: أن قوله "أو مفهم ذات حر" لما عطف على مضمّر قد  
وصف بمتصل كان المعطوف شريك المعطوف عليه في ذلك الوصف، كأنه  
قال: أو مفهم ذات حر متصل، وهو شبيه بقوله عليه السلام: "لا يُقتلُ  
مؤمنٌ بكافرٍ، ولا ذو عهدٍ في عهده" قال المحققون: معناه: ولا ذو عهد في  
عهده بكافر. وبذلك يصح معنى الحديث، فكان تقدير حلول المعطوف عليه  
يشعر بلزوم قيده حتى كأن الموضع له"<sup>(١٤١)</sup>.

### التنازع بين أكثر من عاملين

قال: "وقد يكون التنازع لأكثر من عاملين، ومنه في الحديث: "كَمَا  
صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ،" ثم قال: "وفي الحديث: "كَمَا صَلَّيْتَ  
وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَىٰ آلِ إِبْرَاهِيمَ،" ولو أعمل الأول لقال: كما  
صليت ورحمته وآله وباركت عليه وعليهم على إبراهيم وعلى آل  
إبراهيم"<sup>(١٤٢)</sup>.

### الحال الجامدة

قال: "... يعني أن الحال يكثر مجيئه جامدا... ومنه عند المؤلف قول  
النميري:

(١٤٠) المقاصد الشافية ٢/٢٨٩. البخاري ٧٠/٣، ولعله كالزاعي.

(١٤١) السابق ٥٧١/٢. سنن أبي داود ١٨١/٤.

(١٤٢) السابق ١٧٥/٣ - ١٨٧/٣. لم أقف على هذا الحديث بهذه الرواية في كتب الحديث.

## نَضْوَعٌ مِسْكَاً بَطْنَ نَعْمَانَ إِنْ مَشَتَ بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةِ عَطْرَاتِ

أي تَضْوَعٌ مِثْلُ الْمِسْكِ، وَمِنْهُ فِي الْحَدِيثِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "أَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا" أَي مِثْلُ رَجُلٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا كَانَ عَلَى حَذْفِ الْمِضَافِ<sup>(١٤٣)</sup>.

## انتصاب الحال بالجار والمجرور

قال: "وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: 'تَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَرَسُوْلُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِتْوَارِيًا بِمَكَّةَ' بِنِصْبِ مِتْوَارِيَا، وَالْعَامِلُ قَوْلُهُ بِمَكَّةَ وَأَنْشَدُوا لِلنَّبَايْغَةِ الذَّبِيَانِي:

رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مَحْقَبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ ابْنِ حِذَارٍ

فَمَحْقَبِي حَالٌ وَالْعَامِلُ فِيهِ قَوْلُهُ 'فِيهِمْ'، ...<sup>(١٤٤)</sup>.

## إضافة لبي إلي يدي

قال: "وروي في بعض الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: 'إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَقَالَ: لَبَّيْكَ فَلَا يَقُولَنَّ لَبِّي يَدَيْكَ، وَلِيَقُلْ: أَجَابَكَ اللَّهُ بِمَا تُحِبُّ، وَهَذَا مِمَّا يَشْعُرُ بِأَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ إِذَا دَعَتْ فَأَجَبَتْ بِلَبِّكَ أَنْ تَقُولَ لَبِّي يَدَيْكَ، فَهِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَعَوِضَ مِنْهُ كَلَامًا حَسَنًا...<sup>(١٤٥)</sup>.

(١٤٣) السابق ٤٢٩/٣. صحيح البخاري ٣/١.

(١٤٤) المقاصد الشافية ٤٧٨/٣. الموطأ ٦٢/١. ويروى متوار.

(١٤٥) السابق ٦٣/٤. سنن أبي داود ٣٣٢.

## أي إذا تكررت تضاف إلى مفرد معرفة

قال: " وفي الحديث: "أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فقال: الصلاة لميقاتها. قال:  
ثمَّ أَيُّ؟ قال: كَذَا. قال: ثمَّ أَيُّ؟ قال: كَذَا " (١٤٦).

## التعجب من السواد

قال: " وباب أفعل التفضيل والتعجب من نوع واحد وقد استعمل السواد  
ذلك أيضا ، ففي الحديث عنه عليه السلام قوله: " هِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ "   
والاستعمال فيهما كثير فلا بد من القول بالجواز..... فالجواب أن الاستعمال  
فيهما لا نسلم أنه كثر كثرة يقاس مثلها.. " (١٤٧).

## دخول ما على الفعل المنفي

قال: " ولا أعلم الآن في المسألة نقلا اقتفي أثره ، ولكن لا يبعد في  
القياس أن تدخل "ما" على الفعل المنفي كما تدخل المصدرية الظرفية عليه،  
نحو ما جاء في الحديث: "لا يزال الرجل في فُسْحَةٍ من دينه ما لم يسْفِكْ دَمًا  
حرامًا" أو كما قال عليه السلام " (١٤٨).

## ثم لا تأتي بمعنى الواو

قال: " قال الماردي: الدليل على أن "ثم" لا تكون بمعنى الواو، إجماع  
الفقهاء على أنه لا يجوز أن يقال: هذا بيمين الله ويمنك، بالواو قال: ولو  
كانت بمعنى الواو لما فروا إليها، قال: وفي الحديث أن بعض اليهود قال

(١٤٦) المقاصد الشافية ١٠٨/٤. أخرجه البخاري ١٧/٤.

(١٤٧) المقاصد الشافية ٤٧٦/٤ وينظر ٤٩٦/٤ ، ٥٧٣/٤. الموطأ ٩٩٤/٢.

(١٤٨) المقاصد الشافية ٤٨٨/٤. مسند أحمد ٩٤/٢. سنن ابن ماجه ٦٨٥/١.

لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: "تزعْمُونَ أَنكُمْ لَا تُشْرِكُونَ بِاللَّهِ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: لَا تَقُولُوهَا وَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ" حدث به قاسم بن أصبغ<sup>(١٤٩)</sup>.

### من أدوات النداء

قال: "ويريد أن المنادى البعيد له أدوات ينادى بها وهي خمس "يا" وهي أم الباب... وأي... ومثال "أي" موجود في الأحاديث "أي رَبِّ"<sup>(١٥٠)</sup>.

### إغراء الغائب

قال: "... على أنه قد جاء الإغراء للغائب، ومنه في الحديث: "مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، ثُمَّ قَالَ: وَإِلَّا فَعَلِيهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ" فأغرى الغائب ..."<sup>(١٥١)</sup>.

### إعمال إذن وإهمالها

قال: "ومنه الحديث: "إِذْنٌ يَحْلِفُ يَا رَسُولَ اللَّهِ" فقد ثبت الوجهان وكلام الناظم يقتضي الاقتصار على وجه واحد وهو إخلال في النقل"<sup>(١٥٢)</sup>.

### ترخيم فلان

قال: "يقال: يا فل أقبل، بمعنى يا فلان، وفي الحديث "أَيُّ فُلٍ هُمْ" وقول الكميت.."<sup>(١٥٣)</sup>.

(١٤٩) المقاصد الشافية ٨٩/٥.

(١٥٠) المقاصد الشافية ٢٣٥/٥.

(١٥١) المقاصد الشافية ٤٩٣/٥. مسند أحمد ٤٩/٦.

(١٥٢) المقاصد الشافية ٢٣/٦. أخرجه البخاري ٦.

(١٥٣) المقاصد الشافية ٣٤٨/٥. فتح الباري ٥٨/٦.

## انتصاب الفعل بعد الاستفهام

قال: " وفي الحديث: " مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيَهُ مَنْ  
يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ " فينصب لأنه جواب فعل غير واجب " (١٥٤).

## جزم الفعل بعد سقوط الفاء

قال: " يعني أن الفعل إذا وقع بعد غير الواجب في الأشياء التي تقدم  
تفصيلها، وهي ينتصب بعدها مع الفاء، فإنه ينجزم مع سقوط الفاء إلا ما  
وقع بعد النفي فإنه لا ينجزم. فقوله " وبعد غير نفي " متعلق باعتمد، وجزما  
مفعول اعتمد، وغير النفي هو الطلب إن سقطت الفاء التي انتصب بعدها  
فتقول في الأمر إيتنا تحدثنا وأسلم تسلم... وفي الحديث: " وَأَحْسِنْ  
مجاورة مَنْ جاورك تكن مُسلماً " (١٥٥).

## اقتران جواب الشرط بالفاء

قال: " الوصف الثالث: أن يكون الفعل غير طلبي، فإن كان طلبيا فلا  
يقع جوابا إلا الفاء، وذلك قولك: إن قام زيد فأكرمه، والأفعال الطلبيّة هي  
فعل الأمر .. والنهي .. والدعاء ... وفي الحديث: " اللهم إِنْ أَمَسَكَتَ نَفْسِي  
فَاغْفِرْ لَهَا وَإِنْ أُرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا " (١٥٦) .

## حذف فعل الشرط

قال: " ... وتحقيق العكس أن معنى ما تقدم أن الجواب يحذف دون  
الشرط، فإذا حولت هذه القضية قلت: إن الشرط يحذف دون الجواب...ومنه

(١٥٤) المقاصد الشافية ٥٧/٦. أخرجه البخاري ٥٢١/١.

(١٥٥) المقاصد الشافية ٦٦/٦. رواه ابن ماجه ٤٢٩/٢.

(١٥٦) المقاصد الشافية ١٤٢/٦. أخرجه البخاري ٣٧٨/١٣.

قوله عليه السلام: "إِمَّا لَا فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ"، التقدير: إن كنت لا تفعل غير هذا، أو لا تقول غير هذا فأعني، وفي حديث الغامدية قوله عليه السلام: "إِمَّا لَا فَادْهَبِي حَتَّى تَلْدِي" الحديث<sup>(١٥٧)</sup>.

### مجيء جمع القلة محل جمع الكثرة

قال: "... ومنه في الحديث: " دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ " ولم تقل العرب: ثلاثة أقرء كأنهم استغنوا بجمع الكثرة عن جمع القلة"<sup>(١٥٨)</sup>.

### لحاق التاء لصيغة فعيل

قال: " وفي الحديث: " كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ " "<sup>(١٥٩)</sup>.

### جمع هن

قال: " ومثال ذلك: هنوك، فيه للعرب لغتان... ومن العرب من يقول: هنك كـ"يدك"، وهؤلاء يقولون في التثنية "هنان" وفي الجمع أيضا "هنات" كقوله عليه السلام "أَسْمَعْنَا مِنْ هِنَاتِكَ" فهؤلاء بالخيار، فتارة يقولون هني وتارة يقولون هنوي..."<sup>(١٦٠)</sup>.

### الوقف على إذا في الجواب

قال: "... لكن وجه ذلك والله أعلم أن إذا من الأدوات الشهيرة الكثيرة الاستعمال جدا، إذ هي حرف جواب وجزاء، ... وأيضا هي مع ذلك

---

(١٥٧) المقاصد الشافية ١٦٧/٦. أخرجه مسلم ٣٥٣/١. والحديث الثاني: أخرجه مسلم ١٣٢٣/٣.

(١٥٨) المقاصد الشافية ٢٥٠/٦. أخرجه الترمذي بألفاظ أخرى.

(١٥٩) المقاصد الشافية ٣٦٩/٦. أخرجه البخاري، ينظر فتح الباري ٣٧٦/٦.

(١٦٠) المقاصد الشافية ٥٥١/٧. من حديث سلمة بن الأكوع. النهاية ٢٧٩/٥.

تستلزم كثيرا الوقف عليها ، كما إذا أردت جواب مخاطبك فقلت له: فلا إذا،  
أو فنعم إذا كما قال النبي عليه السلام: " أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ؟ قَالُوا:  
نَعَمْ، قَالَ: فَلَا إِذَا". حين سألوه عن بيع الرطب بالتمر<sup>(١٦١)</sup>.

### وزن فعلة

قال: "وطيبة في نحو قولهم سبي طيبة ، وفي الحديث: "وإنه طيبة  
لمن أخذه"<sup>(١٦٢)</sup>.

### إبدال الألف من الواو

قال: " وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ارجعن مأزورات  
غير مأجورات" وجهه الكوفيون أنه أبدل الألف من الواو لازدواج الكلام"<sup>(١٦٣)</sup>.

(١٦١) المقاصد الشافية ٢٤/٨. أخرجه أبو داود ٢٥١/٣.

(١٦٢) المقاصد الشافية ٢٦٣/٨. عيون لأثر ٢٧١.

(١٦٣) المقاصد الشافية ٢٢٤/٩. سنن ابن ماجة ٥٠٣.



## الفصل الثالث

### الموازنة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي

عُدَّ الشاطبي من النحاة المتوسطين في الاحتجاج والاستدلال بالحديث النبوي، وقد علمنا مذاهب النحاة في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف، فمنهم المانعون مطلقا، ومنهم المجيزون مطلقا، ومنهم المتوسطون.

وعلمنا أن ابن مالك كان من المجيزين الاستدلال بالحديث الشريف مطلقا، وبُل من المكثرين منه، وكان يجعل من الحديث الشريف أصلا يرجع إليه في تقرير قاعدة نحوية أو صرفية، ولم يكتف ابن مالك بالاستدلال بالحديث الشريف فحسب، بل جعل من كلام الصحابة وآل البيت دليلا في الاحتجاج على المسائل النحوية.

وكان ابن مالك رحمه الله في بعض استدلالاته بالحديث تابعا لمن سبقه، والأحاديث التي سبق إليها هي:

"ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة" (١٦٤) .  
وحديث "فبها ونعمت" (١٦٥)، وحديث "لا حول ولا قوة إلا بالله" (١٦٦) ،  
و"ارجعن مازوراتٍ غير مأجوراتٍ" (١٦٧) و"ألا أخبركم بأحبكم إليّ.. الخ" (١٦٨)

(١٦٤) كتاب سيبويه ٣٢/٢ .

(١٦٥) السابق ١١٦/٤ .

(١٦٦) السابق ٢٩٢/٢ .

(١٦٧) المنصف لابن جني ٣٢٦/٢ .

(١٦٨) المفصل في علم العربية للزمخشري ٨٩ .

و"ليس من أمبرٍ .." (١٦٩)، و"ثوبي حجر" (١٧٠)، ومن الأحاديث المروية عن الصحابة وآل البيت "قضية ولا أبا حسن لها" (١٧١)... إلى غير ذلك.

وابن مالك يستعمل مصطلح "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَأْنِكَ" في مواضع متعددة من كتبه وهي التي اصطلح عليها النحاة قبله بلغة "أكلوني البراغيث" ونجد الشاطبي يستعمل هذا المصطلح مثله.

وفي مسألة إجراء "هن" مجرى يد في الأعراب بالحركات استدل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا" فالحديث هنا هو شاهده الوحيد على تقرير هذا الحكم لـ "هن" من بين سائر أخواتها (١٧٢).

وفي تقديم الخبر مع وجود قرينة تحدهه وتصرفه عن الظاهر استدل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم "مسكين مسكين رجل لا زوج له" فاحتج بالحديث وحده في هذا الموضوع لتجوز تقديم الخبر النكرة على المبتدأ النكرة عند وجود قرينة (١٧٣).

وفي سد الحال مسد الخبر استدل بقول النبي عليه الصلاة والسلام: "أقرب ما يكون العبد من ربه هو ساجد" والحديث دليله هنا على جعل المنصوب هنا حالا تمت معنى الجملة فأغنت عن ذكر خبر ظاهر لها (١٧٤).

(١٦٩) سر صناعة الإعراب لابن جني ٤٢٣.

(١٧٠) المقرب لابن عصفور ١٩٥.

(١٧١) كتاب سيبويه ٢٩٧/٢.

(١٧٢) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٥١.

(١٧٣) السابق ٢٥٣.

(١٧٤) السابق ٢٥٣.

واستدل بالحديث الذي روته السيدة عائشة رضي الله عنها: " أن رسول الله أمرَ بقتلِ الابترِ وذو الطفتينِ في تابع معمول المصدر الذي أضيف إليه. وفي مجيء فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا استدل بحديث من يقيم ليلة القدر ..وقول عائشة رضي الله عنها إن أبا بكر رجل أسيف..".

وفي حذف المضاف وبقاء الجر لدلالة مضاف قبله عليه مع الفصل بينهما استدل بحديث النبي حين سئل عن الدجال "ما لبثته في الأرض". وقد كان ابن مالك أول من أجازه مع حكمه بندوره وإثباته إياه في الحديث النبوي الشريف<sup>(١٧٥)</sup>.

واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم "لا حول ولا قوة إلا بالله" على أنها كلها مبتدأ، و"كنز من كنوز الجنة" هي الخبر، إلى غير ذلك من الأحاديث.

وفي قول النبي عليه الصلاة والسلام "إن جبريل نزل فصلى، فصلى.. " احتج بهذا الحديث على موضع قياسي معروف<sup>(١٧٦)</sup>.

ونجد أن هذه الأحاديث التي احتج بها ابن مالك منها ما جاء تقريراً لقاعدة نحوية، ومنه ما جاء استدراكاً على النحويين قبله، ومنها ما كان رداً عليهم في أصولهم "فكأنه بنى رأيه في الاحتجاج بالحديث على منع الرواية بالمعنى، أو الوثوق بجميع الروايات والرواة كما رأى الشاطبي في رده على ابن مالك"<sup>(١٧٧)</sup>.

(١٧٥) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٥٨.

(١٧٦) السابق ٢٦٢.

(١٧٧) السابق ٣١٣.

ونجد أن أكثر الأحاديث التي وردت في كتاب الشاطبي " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" قد سبق إليها، وأن الشاطبي رحمه الله لم يكن هو المحتج بها في جميع المواضع.

وفي أغلب المسائل لا نجد الشاطبي مخالفا لابن مالك بل هو موافق له. وأما المسائل التي احتج فيها بالحديث الشريف من غير متابعة ابن مالك فمنها ما كان مسبوqa إليه، ومنها ما كان لمجرد التمثيل ومنها ما كان هو الشاهد الوحيد.

أما الأحاديث التي سبق إليها فهي: "إذا ذكر الصالحون فحيها بعمر" فقد ورد جزء من هذا الحديث في المقتضب، وذكر بتمامه في شرح المفصل<sup>(١٧٨)</sup>. ومنها حديث: "كُنْ أبا خيثمة فكاتَه" وقد رد ابن الضائع على ابن الطراوة احتجاه بهذا الحديث<sup>(١٧٩)</sup>. ومنها حديث "من استطاع منكم الباءة فليتزوج"، فقد جاء هذا الحديث في أسرار العربية برواية من لم يستطع<sup>(١٨٠)</sup>.

وفي القول المنسوب إلى الإمام علي رضي الله عنه لا خير بخير بعده النار، ولا شر بشر بعده الجنة" ذكر الشاطبي أن الفارسي قد احتج به. وفي قول النبي عليه السلام "لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده" هذا الحديث من شواهد الفارسي في الشيرازيات. وذلك التخريج تخريجه<sup>(١٨١)</sup>.

(١٧٨) ينظر المقتضب ٢٠٥/٣، وشرح المفصل ٢٥/٤.

(١٧٩) شرح الجمل ٥٦.

(١٨٠) ينظر ١٦٤.

(١٨١) ينظر المسائل الشيرازيات ٥٦٩.

وحديث النبي صلى الله عليه وسلم "أحيانا يتمثل لي الملك رجلا" في مجيء الحال جامدة فقد احتج به أبو حيان. وحديث النبي "لهي أسود من القار" احتج به أبو حيان كذلك<sup>(١٨٢)</sup>.

وأما الأحاديث التي كانت لمجرد التمثيل فمنها قول عمر في قتلى بدر: يا رسول الله كيف يسمعون، أنى يجيبوا وقد جيفوا؟". فقد جاء بهذا الحديث مسبقا بشاهد شعري. ومنها قول النبي عليه السلام "أحيانا يتمثل لي الملك رجلا" في مجيء الحال جامدة جاء بهذا الحديث مسبقا بشاهد شعري. وكذلك حديث: "إذا دعا أحدكم أخاه فقال: لبيك فلا يقولن لبي يديك، وليقل: أجابك الله بما تحب" تقدم عليه شاهد شعري والمسائل في ذلك كثيرة. وفي أحيان أخرى نجده يقدم الحديث على الشاهد الشعري، وذلك في مسألة استعمال المضارع من أوشك فقد جاء بالحديث كالرابع حول الحمى يوشك أن يقع فيه ثم بالشاهد الشعري.

وكذلك قدم الحديث "نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متواريا بمكة" على الشاهد الشعري في انتصاب الحال بالجار والمجرور. وكذلك فعل في مسألة الإخبار بظرف الزمان. وفي مسألة التنازع بين أكثر من عاملين تقدم الحديث على الشواهد الشعرية.

بل قد يتقدم الشاهد النبوي على جميع الشواهد الأخر كما في استعمال غير الماضي من كان. وأحيانا يكون الشاهد النبوي هو المحتج به دون سائر الشواهد مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "اضحوا بصلاة الضحى". في مجيء الفعل تاما.

(١٨٢) منهج السالك ١٢٨، وارتشاف الضرب ٤٥/٣.

ونجد الشاطبي يضع الحديث في موضعه الصحيح، حيث يقدمه على الشواهد الشعرية في بعض المواضع، وذلك يدل على حجية الحديث عنده واعتباره أصلاً من الأصول التي يعتمد عليها في الاحتجاج.

ونجده يحتج ببعض الأحاديث غير مسبوق بنحوي قبله، كحديث: "كالراتع حول الحمى" (١٨٣) في استعمال المضارع من أوشك، وحديث النبي "كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم" (١٨٤) في التنازع لأكثر من عاملين.

وحديث "إن عذابك الجد بالكافرين ملحق" (١٨٥) في اسم الفاعل من غير الثلاثي.

"وكن عبدَ اللهِ المقتولِ ولا تكن عبدَ اللهِ القاتلِ" (١٨٦) في استعمال الأمر من كان.

وقول ابن عمر رضي الله عنه : "أما رسولُ الله فقد باتَ بمنى وظلَّ" (١٨٧)، و"أضحوا بصلاة الضحى" في النقصان والتمام في اخوات كان.

وحديث : "إذا دعا أحدكم أخاه فقال: لبيك" (١٨٨) في إضافة لبي إلى الاسم الظاهر.

(١٨٣) البخاري ٧٠/٣، ومسلم ١٢٢٠، ومسند أحمد ٤/٢٧٥.

(١٨٤) لم أقف على هذا الحديث بهذه الرواية في كتب الحديث.

(١٨٥) مصنف ابن أبي شيبة ٣٠١/٢

(١٨٦) مسند أحمد ٥/١١٠.

(١٨٧) سنن أبي داود، ١٩٩/٢. ولم أقف على قول ابن عمر الآخر.

(١٨٨) سنن أبي داود ٤٢٤.

وحديث: "أي العمل أفضل؟ فقال: الصلاة لميقاتها.."<sup>(١٨٩)</sup> في إضافة أي المكررة الى المفرد المعرفة.

وحديث: "تزعمون أنكم لا تشركون بالله وأنتم تقولون: ما شاء الله وشئت.."<sup>(١٩٠)</sup> في أن ثم لا تأتي بمعنى الواو.

وحديث: "لا يزال الرجل في فسحةٍ من دينه"<sup>(١٩١)</sup> في دخول ما على الفعل المنفي.

و "أي رب" في أدوات النداء، وهي كثيرة في صحيح البخاري.

وحديث "أحسن مجاورة من جاورك تكن مسلماً"<sup>(١٩٢)</sup> في جزم الفعل بعد سقوط الفاء.

و"اللهم إن أمسكت نفسي فاغفر لها، وإن أرسلتها فاحفظها"<sup>(١٩٣)</sup> في اقتران جواب الشرط بالفاء و"إما لا فأعني على نفسك بكثرة السجود"<sup>(١٩٤)</sup> وإما لا فاذهبي حتى تلدي"<sup>(١٩٥)</sup> في حذف فعل الشرط .

و"دعي الصلاة أيام أقرائك"<sup>(١٩٦)</sup> في مجيء جمع القلة محل جمع الكثرة، "وكما يمرق السهم من الرمية"<sup>(١٩٧)</sup> في صيغة فعيل. و"أسمعنا من

(١٨٩) أخرجه البخاري ١٧/٤.

(١٩٠) سنن ابن ماجة ١/ ٦٨٥.

(١٩١) ومسنند أحمد ٩٤/٢.

(١٩٢) رواه ابن ماجة ٢/ ٤٢٩.

(١٩٣) أخرجه البخاري ينظر فتح الباري ١٣/٣٧٨.

(١٩٤) أخرجه مسلم ١/ ٣٥٣.

(١٩٥) أخرجه مسلم ٣/ ١٣٢٣.

(١٩٦) أخرجه الترمذي.

(١٩٧) أخرجه البخاري ينظر فتح الباري ٦/ ٣٧٦.

هناتك<sup>(١٩٨)</sup> في جمع هن . وحديث "أينقص الرطب إذا جف؟ قالوا: نعم، قال: فلا إذا"<sup>(١٩٩)</sup> في الوقف على إذا في الجواب، وحديث "إنه طيبة لمن أخذه"<sup>(٢٠٠)</sup> في وزن فعلة.

فهذه جملة الأحاديث التي استشهد بها الشاطبي رحمه الله، ونجد أنه اعتمد على بعض هذه الأحاديث في إثبات حكم أو استعمال كلمة أو إثبات قاعدة وردت في حديث أو في قول منسوب لأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم أو لآل بيته.

ومعظم الأحاديث جاء به تمثيلا واستئناسا، فقد كان مع هذه الأحاديث الشريفة شواهد من القرآن الكريم وكلام العرب، فالاحتجاج فيها بالقرآن والشعر، أضف إلى ذلك فإن هذه الأحاديث التي استشهد بها وتمثلها عني فيها بنقل اللفظ، فالشاطبي قد قسم الحديث قسمين:

أحدهما: ما عرف أن المعنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان. والثاني: ما عرف أن المعنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والأحاديث التي استشهد بها ثابتة في كتب السنة، وهي صحيحة النسبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عددا يسيرا منها.

(١٩٨) من حديث سلمة بن الأكوع النهاية ٥ / ٢٧٩.

(١٩٩) سنن الترمذي ٣ / ٥٢٨.

(٢٠٠) عيون الأثر ٢٧١ .



وعلى هذا فالشاطبي رحمه الله لم يترك الاحتجاج بالحديث النبوي، بل نجده يعتد بالأحاديث الشريفة ويجعلها مصدرا مهما من مصادر اللغة لإثبات قواعد النحو والصرف بعد القرآن الكريم مكملا بكلام العرب. فهو عارف بالحديث ولذلك احتج به في كثير من المسائل وكان مذهبه متوسطا، فهو يحتج بالأحاديث الصحيحة المروية في كتب الصحاح. ويمنع الأحاديث التي رويت بالمعنى لأنها في الغالب ليست من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم. ونجده يحتاط في نقل الحديث أحيانا بقوله: "أو كما قال صلى الله عليه وسلم".

وهذا المنهج الذي اتبعه الشاطبي هو الذي ينبغي اتباعه فلا ترفض كل الأحاديث، وإنما ينظر فيها فإن ثبت أن القول فيها بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي تركه، وإن ثبت أنه من كلام الرواة أو أنه روي بالمعنى فهذا لا يصح الاحتجاج به. وكتب الصحاح قد دونت في وقت مبكر، وعليها الاعتماد في نقل الحديث إلى وقتنا الحاضر.

وابن مالك رحمه الله ومن تبعه في الاحتجاج بالحديث مطلقا "م يحتجوا بما ثبت وصحت روايته مما جاء في الكتب المدونة فقط، وإنما كانوا يبنون القواعد ويستدركون على النحاة ما جاءوا به من قواعد معتمدين على الحديث مطلقا من غير تمييز بين أنواعه، فساووا بين ما روي باللفظ وما ثبتت روايته بالمعنى، واحتجوا بما ورد في كتب الصحاح الستة وبما لم يرد فيها" (٢٠١).

ولهذا نجد الشاطبي يرد على ابن مالك بقوله: "وابن مالك رحمه الله لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، فبنى الأحكام على الحديث مطلقا، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفا إلا ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل، وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك حتى قال ابن الضائع: لا أدري هل يأتي بها بانبا عليها أم هي لمجرد التمثيل".

وبعد. فكل حديث ثبت اعتناء ناقله أو راويه بلفظه وحرصه على أدائه، وثبت نقله من كتب الصحاح الستة فهذا الحديث يصح الاحتجاج به والاعتماد عليه في تعديد القواعد بعد كتاب الله، فرسول الله خير من نطق بالضاد عليه الصلاة والسلام.



## الخاتمة:

ثبت عند علماء النحو أن الشاطبي رحمه الله من النحاة المتوسطين في مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو وهذا البحث يهدف إلى بيان موقف الشاطبي من الاحتجاج بالحديث النبوي في علم النحو. حيث قسم الحديث إلى قسمين: ما يعتنى بلفظه وما يعتنى بنقل معانيه. ورد على ابن مالك الاحتجاج المطلق بالحديث النبوي . وقد وقف موقفا وسطا بين المحتجين بالحديث مطلقا وبين المانعين له. ونجده يضع ضوابط ومعايير للاحتجاج بالحديث الشريف في رده على ابن مالك.

والشاطبي يحتج بالأحاديث الصحيحة ويجعلها مصدرا من مصادر الاحتجاج في النحو وفق الشروط والضوابط التي وضعها، وبما جاء في الكتب المدونة في الصدر الأول. وبين البحث موقف الشاطبي من نقل الحديث بالمعنى وهو ما يرفضه ويمنعه.

ويتبين أن النحاة السابقين كانوا يحتجون بالحديث الشريف، وأن المسائل التي وردت في هذا البحث قد سبق بها ابن مالك والشاطبي في الاحتجاج. وأن الشاطبي في أكثر هذه المسائل ليس معارضا لها بل هو موافق على الاحتجاج بها.

وبين البحث احتجاج النحاة بكلام آل البيت والصحابة من وقت مبكر سابق لابن مالك وابن هشام والرضي .

ويظهر من هذا البحث طريقة ورود الحديث في كتاب الشاطبي المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، وأن الأحاديث فيه على ثلاث صور، منها ما جاء لبيان معنى كلمة، وهذا لم يكن للاحتجاج في مسائل



النحو والصرف، ومنها الأحاديث التي احتج بها ابن مالك في مسأله النحوية فأتى بها الشاطبي موافقا فيها رأي ابن مالك أو معارضا له. ومنها الأحاديث التي استدل بها الشاطبي غير متابع لابن مالك ولا لغيره من النحاة.

وقد أوردت الأحاديث في كتاب الشاطبي وجعلت للمسألة عنوانا مناسباً لها ليسهل الاستدلال والاحتجاج بها.

وانتهى البحث إلى صحة الاحتجاج بالحديث الشريف حسب الضوابط التي وضعها الشاطبي رحمه الله وبما ورد في كتب الصحاح وكلام آل البيت والصحابة الكرام.



## ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ = ١٩٨٩.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي الطبعة ١٥، دار العلم للملايين.
- تحفة الأحوذني في شرح سنن الترمذي، للمباركفوري، طبعة الهند ١٣٤١-١٣٥٣.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧=١٩٦٧.
- الجامع الكبير، للسيوطي، مطابع الهيئة المصرية العامة ١٩٧٨م.
- الحديث النبوي في النحو العربي د. محمود فجال، أضواء السلف ، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧ = ١٩٩٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٨=١٩٩٧.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٥=١٩٨٥.



- سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٣هـ.
- سنن أبي داود، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٧١=١٩٥٢.
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٩٨=١٩٧٨.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠=١٩٩٠.
- شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، بغداد ١٤٠٠=١٩٨٠.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨=١٩٨٨.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧=١٩٧٧.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣=١٩٨٣.
- صحيح البخاري، دار الشعب بمصر ١٣٧٨هـ.



- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة ١٣٧٤.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لبدر الدين العيني، دار الفكر بيروت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية ، القاهرة ١٣٧٩.
- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي تحقيق د. أحمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم، المكتبة الفيصلية.
- كتاب سيبويه ،تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية ، ١٤٠٣=١٩٨٣.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، مؤسسة المعارف، بيروت ١٤٠٦-١٩٨٦.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي ت ٥٣٧٧ ، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ١٤٢٤=٢٠٠٤.
- مسند الإمام أحمد ، بهامشه منتخب كنز العمال، المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣.
- مصنف ابن أبي شيبة ، إدارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشي ، باكستان، ١٤٠٦=١٩٨٧م.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري ، دار الجيل، بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق د. عياد الثبتي وآخرون معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٢٨=٢٠٠٧.



- المقتضب، للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥=١٩٩٤.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني.
- منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للتقي الهندي بهامش مسند الإمام أحمد.
- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة ١٣٧٣=١٩٥٤.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان، تحقيق سدني قليزر، نيوهافن، أمريكا ١٩٤٧.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف د. خديجة الحديثي ١٩٨١م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي، محمود الطناحي، دار إحياء الكتب العلمية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٣=١٩٦٣م.
- نهج البلاغة، تحقيق د. صبحي الصالح، الطبعة الرابعة، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة، الطبعة الأولى، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا ١٩٨٩م.



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	م
٥٩٤١	مختصر باللغة العربية	١
٥٩٤٢	Abstract	٢
٥٩٤٣	فاتحة	٣
٥٩٤٦	مقدمة	٤
٤٥٤٩	التمهيد "ترجمة الشاطبي"	٥
٥٩٥٠	الفصل الأول الجانب النظري "منهج الشاطبي في الاحتجاج بالحديث النبوي"	٦
٥٩٦٠	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي "الأحاديث التي احتج بها الشاطبي"	٧
٦٠٠٠	الفصل الثالث: الموازنة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي .	٨
٦٠١٠	الخاتمة	٩
٦٠١٢	ثبت المصادر والمراجع	١٠
٦٠١٦	فهرس الموضوعات	١١